

مَنْ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَا بِمُؤْمِنَةٍ فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَا بِمُؤْمِنَةٍ

صَوْنُ الشَّامِي

وَمِنْ بَيْنِ مَنْ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَا بِمُؤْمِنَةٍ فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَا بِمُؤْمِنَةٍ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من المؤمنين بكم خير خطبة ورفع درجة العالين بعبادته وحسن
المستبطين منهم بمرئيل لاصابة وتوابعه والصلوة على النبي واصحابه والسلام على ائمة
وبعد فان اصول الفقه اربعة كتاب الله تعالى سنة نبوه وجمع الامامة والقياس كذا في كل
من هذه الاقسام يعلم بذلك طريق تخرج الاحكام البحث الاول في كتاب الله تعالى فصل في
والعام فالخاص وضع لمعنى معلوم او لمسمى معلوم على الافراد كقولنا في تخصيص الفرد زيد في
النوع رجل وفي تخصيص الجنس انسان والعام كل لفظ ينظم جمعا من الافراد ما لفظي لفظ
مسلون ومشركون واما معنى كقولنا من ما وحكمنا من الكتاب وجوب العمل بالاحكام فان
خبر الواحد القياس فان كل الجمع بينهما لا تغيير في حكم الخاص بل هو اعم والكتاب والكتاب وفكرنا باله
مثاله في قوله تعالى فمنهم من اصابه الله الموت فجاء في قوله فان لفظه الثلاثة خاص تعريف على معلوم
ولو حمل كافر على الاطلاق كاذب التام في اعتبار ان الظاهر من كونه المحض من الكتاب في الجمع
التاميت دل على الجمع المذكور هو الظاهر لم ترك العمل بهذا الخاص من جملة على الظاهر لا وجوب العمل
على وجهه في قوله تعالى فان من اصابه الله الموت فجاء في قوله فان لفظه الثلاثة خاص تعريف على معلوم
ولو حمل كافر على الاطلاق كاذب التام في اعتبار ان الظاهر من كونه المحض من الكتاب في الجمع
التاميت دل على الجمع المذكور هو الظاهر لم ترك العمل بهذا الخاص من جملة على الظاهر لا وجوب العمل

وَقُلْنَا لَكَ فِي قَوْلِكَ لَا تَأْكُلْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِغُورٍ ۚ ذَٰلِكُمْ مِمَّا دَعَا إِلَىٰ الشَّيْطَانِ ۖ إِنَّكُمْ تَكُونُونَ مَعَهُ
عَامِلِينَ ۖ وَالْحِجَابُ عَلَىٰ السَّلَامِ سَلَّمَ غَيْرَ مَمْرُوكِ الشَّيْطَانِ عَامِلًا فَكُلْ كُلًّا تَمِيمَةً لِلَّهِ تَعَالَىٰ قُلْ قَلْبُ
كُلِّ امْرَأَةٍ مَسْلُومٌ فَلَيْسَ بِكُمُ التَّوْفِيقُ هَذَا لِأَنَّهُ لَوْ تَبَيَّنَ الْحَقُّ بَرَكَةً لِّعَامِلٍ لِّلشَّيْطَانِ لَبَرَزَتْهَا نِاسِيًا حَسْبُ
يُرْتَفَعُ حُكْمُ الْكِتَابِ فِي تَرْكِ الْحَبْرِ كَيْدِكَ قُلْتُمْ وَأَمَّا أَنْتُمْ الْوَارِثُونَ فَفِيكُمْ لَقِيفٌ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فِي كَيْدٍ
وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَبْرِ لِقَوْمٍ الْمُصَنِّعِ وَالْمُصَنِّعَانِ فِي الْأَمَلِ وَالْأَمَلِ جَاءَ لَمْ يَكُنِ التَّوْفِيقُ هَذَا
يُنْتَزَعُ الْحَبْرُ وَالْعَامِلُ الَّذِي خَصَّ بِهِ الْبَعْضُ فَحُكْمُهُ بِالْعَمَلِ الْبَاقِي مَعَ حَقِّهِ
فَإِذَا قُلْنَا الدَّلِيلَ عَلَىٰ تَخْصِصِ الْبَاقِي فِي تَخْصِصِ الْحَبْرِ أَوْ حُلُولِ الْقِيَاسِ إِلَىٰ مَقَالَتِهِ هَذَا
لَا يَجُوزُ وَأَمَّا لِحَاذُ ذَلِكَ فَالْحَبْرُ خُصَّ بِبَعْضٍ مِنَ الْحَبْرِ لَوْ لَمْ يَخْرُجْ بَعْضُهُمْ كَمَا تَبَيَّنَ
فِي كُلِّ مَرَّةٍ مَعِينٌ فَجَازَانِ يَكُونُ بَاقِيًا تَحْتَ حُكْمِ الْعَامِلِ جَازَانِ يَكُونُ دَلِيلًا عَلَىٰ تَخْصِصِ
فَتْحُ الْعَيْنِ فَإِذَا قُلْنَا الدَّلِيلَ الشَّرْعِيُّ عَلَىٰ أَنَّ مَرَجِلَةً مَا دَخَلَ تَحْتَ دَلِيلِ الْخَصِّ تَرَجَّحَ حُكْمُ
الْخَصِّ بِبَعْضٍ مَعْلُومٍ عَلَىٰ الْحُكْمِ الْجَازِ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا لِمَعْلُومَةٍ مَوْجُودَةٍ فِي هَذَا الْعَرَضِ الْمَعْنِي
قُلْنَا الدَّلِيلَ الشَّرْعِيُّ عَلَىٰ وَجُودِ ذَلِكَ الْعَرَضِ فِي عَرَضِ هَذَا الْعَرَضِ تَرَجَّحَ تَخْصِصُهُ بِمَعْنِيهِ مَعَ جُودِ
الْإِحْتِقَالِ فَفِي الْمَطْلُوقِ وَالْمَقْدِيرِ مَا أَصْحَابُ نَاحِيَةِ الْمَطْلُوقِ مَرَكِبًا لِلَّهِ تَعَالَىٰ أَلَمْ يَكُنِ
الْعَيْنُ أَطْلَاقًا فَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِ بِحَرْفٍ أَوْ أَحَدٍ الْقِيَاسُ لَا يَجُوزُ مِثَالُهُ وَقَوْلُهُمَا فَاعْسَلُوا وَحُكْمُ
فَالْمَعْلُومُ هُوَ الْفِعْلُ عَلَىٰ الْأَطْلَاقِ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ شَرْطُ الْبَيْتِ وَالزِّيَادَةُ وَالْمَعْلُومَةُ وَالشَّيْئَةُ بَلْ كُنْ
بِالْحَبْرِ عَلَىٰ حُكْمِ الْكِتَابِ بِفِعْلِ الْفِعْلِ الْمَطْلُوقِ فَمِنْ حُكْمِ الْكِتَابِ الْبَيْتُ سَنَةِ حُكْمِ الْخَبَرِ
قُلْنَا فِي قَوْلِهِمَا الْإِزَاقَةُ وَالزِّيَانُ فَاجْلُزْ كُلًّا وَاحِدًا مَاتَهُ جَلَدُ الْكِتَابِ جَعَلَ جَلَدُ الْمَاءِ

[illegible]

[illegible]

المجلد اما قيل الدخول فقرة والمبعض ان النكاح في النقص حمل على اولى اذ النقص مستفاد من
لفظ الزوج وهذا يزول بالسؤال قال المبعض قيد الدخول ثبت بالنكاح وجعلني من الشايعين ولا يبرح
في النكاح ١٢٢

مثلاً قولنا جارية فانهنا نتناول الامة والسفينة والمشتري ويتناول قابله عقد البيع وكل ما في قوله لامة
 هذا ان لنا ان لم نذكر من الاعيان ١٢ من المجموع
 فانه يحض البين والبيد حكم المشتري لانه اذا عين الواحد من اياه سقط اعتبار ارادة غيره وهذا
 من الاصل ١٣ من المجموع
 جزم الله على لفظ القرأ المذكورة في كتاب الله تعالى محل ما على الحيض كما هو مدعينا وعلى الظاهر كما هو مدعيا
 القريظة

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في قوله "والبقي فلا مولى من علي ومولى من أسفل جلت لوصفه وقوله
أي الذين هم أصحابه فلو كان لا يظن المولى كان
لا يستحال به جميع بينهما وعدم الجمع قال أبو حنيفة رحمه الله إذا قل الزوجة أنت على مثل أي يكون مظاهرة
أي من الأنواع والأشكال لأن لم يشك لا عموم له ١٣
اللفظ مشترك بين الذكر والأنثى ولا يخرج جهة النسبة الإلالية وعلى هذا قلنا لا يجب الظاهر في جزاء
المفرد من تخالفين أو غيرهما

[illegible]

الرواق يصير ما لا يحكم التأويل فجعل العمل مع احتمال الخطأ مثله في التحكيم ما قلنا إذا
 أصحرا عن بيان صاحب الشرع فانه من مفسر
 في البيع كان على غالب البديل ذلك بطريق التأويل ولو كانت النقود مختلفة فمثل البيوع
 سائر أخرى فمثل هذا القبول ١٣ م
 وحل الأقرار على الحيض وحل التكاثر والاية على الوطى وحل الكنابات حال ذكره الطلاق على
 وهو قاطع في كل ما ذكرناه

^{عليه} من هذا القبيل وعلى هذا قلنا الدين المانع من الزكاة يصير الى ايسر ما لئلا يفضوا الخديا ويخرج
اي معنى ان المحسن قد تنبى بعرفت الي الله محمد بن عبد العزيز رحمه الله في الدرهم يصير الدين
على هذا فقال ذات زوج امرأة على نصيب له نصيب من الغنم ونصيب من الدراهم يصير الدين

[illegible]

قل العلوم صيداً فوالله اني قد صيدته وادخلته في اواني
 التي قد صيدت بها في ايامي الاولى وادخلته في اواني
 ذوات اعلى من اني قد صيدت بها في ايامي الاولى
 اي ليس في اواني اهل الفضل **٥٥** قد صيدت بها في ايامي الاولى
 قوله مع اصحاب الخطاء وادخلوا به في اواني اهل الفضل
 الذي يكتفي بالخطاء اي في ناديه لان شرب
 يصيب اسدس **٥٦** قوله اذا اطلق النمل اني قد صيدته
 العذرة دون البهية فان شرب النمل اني قد صيدته
 دراهم وفي البهية فان شرب النمل اني قد صيدته
 الصدا لان البهية فان شرب النمل اني قد صيدته

٦

قل قد صيدت في النمل اني قد صيدته وادخلته في اواني
 التي قد صيدت بها في ايامي الاولى وادخلته في اواني
 ذوات اعلى من اني قد صيدت بها في ايامي الاولى
 اي ليس في اواني اهل الفضل **٥٥** قد صيدت بها في ايامي الاولى
 قوله مع اصحاب الخطاء وادخلوا به في اواني اهل الفضل
 الذي يكتفي بالخطاء اي في ناديه لان شرب
 يصيب اسدس **٥٦** قوله اذا اطلق النمل اني قد صيدته
 العذرة دون البهية فان شرب النمل اني قد صيدته
 دراهم وفي البهية فان شرب النمل اني قد صيدته
 الصدا لان البهية فان شرب النمل اني قد صيدته

e

حتى لو حال عليه الحول لم يجز ان يتركه عندة في اصاب الغنم ولا ينجح في الدارهم ولو ترجع لبعض

وجوه المشترك ببيان من قبل المحكم كان مؤسسا واحداً لا يجب العمل به بيقيناً مثله إذا قال لقول
 بنو تميم عن علي بن المداود أو يدل من جهة فقلنا دليل في الكلام أو خارجه على أن المداود لم يسمع
 على عشرة دراهم من نقد بخلاف قوله من نقد بخلاف القصيد له فلو كان ذلك كتمان مضراً إلى الغاية

فقد ابلد بطريق التاويل فيترج المفسر فلا يحجب نقد البلد
 اى عمالة البحر ١٢ اى على الهذال ١٢ م

كل لفظ وضعه واضع اللغة بآراء شي فهو حقيقة له ولو استعمل في غيره لم يكن مجازا
 نحي
 لاحقيقة لق الحقيقة مع المجاز لا يجتمعان ارادة من لفظ واحد حالة واحدة ولهذا لما

اريد ما يدخل في الصاع بقوله عليه السلام لا يتبعوا الداهية بالداهية ولا الصاع بالصاعين
وهو نسخة الدرة الموضحة المقتورة ١٢

سقط اعتبار الفصاح عن جارية الواحد بالاثنتين ولما زيد الوقاع من اية الملازمة
لما يترجم النجم بين الحقيقة والمجاز ١٢ سن

كانت الوصية لمولايه دون مولاي ابيه في السيرة الكبر والاسما من اهل العرب على انهم كانوا

اسم کتاب محمد بن احمد الباقی
فی الامان و الاستقامه علی مذهبهم لایسبت الامان فی حق الجدل و علو هل عند اذا اوصی بالاجار

بوفلان لا تدخل المصانة بالحجر في حكم الوصية ولو اوصى لبني فلان وله بنون و بنو بنيه
اي التي مضت بكارها بالزمان ١٢٨٨م

كانت الوصية لبنيه دون بني بنيه قال اصحابنا لو حلف لا ينكح فلامته وهو اجنبية كان ذلك

على العقد حتى لو رتب بها الاحتشاد لن قال اذا حلف لا يضيغ قومه في دار فلان محشودا
لان العقد ملصق امر اذا سقط ارادة الوطى الامم
حافوا انهم اذا كانوا في دار فلان محشودا

وضع القدم في الفول حاف حقيقه سنة الدخول راكب بم ١٣١٠

[illegible][illegible]

من الذين آمنوا وهدانا صراطا مستقيما

[Handwritten signature]

و دار فلان صاير مجاز عن دار مسكنة له وذلك كيقاوت بين اثنين ملكا او كانت يلحق
له اليوم ^{في قوله} فمسئلة القدم عبا عن مطلق الوقت لان اليوم اذا اضعف الى فعل لا يمتد بكون عبد
مطلق الوقت كعرف كمال الخشب بهذا الطريق لا بطرق الجمع بين الحقيقة والمجاز ثم الحقيقة
ثلاثة متعذرة وهي في مستعمل وفي القسامين الاولين يصح المجاز بالانفاق ونظير المتعذر اذا اختلف
هذه الشجرة او من هذه القدر فان اكل الشجرة او القدر متعذر فيضرب ذلك الى غير الشجرة وقولنا
القدر حق لولكل مرعين الشجرة او من عين القدر ينبع تكلف لا يحد وعملنا قلنا اذ لحلف لا يحد
من هذا البير يضيء ذلك الاعتراف حق لو فرضنا انه كع نبع تكلف لا يحد بالانفاق ونظير
المعجزة وحليف لا يضع قد في دار فلان فلان ارادة في وضع القدم محجة عادة وعملنا قلنا
التوكيد بفرض الخصومة يضره لا مطلق جوب الخصم جوب سيع اليك ان ينجب سنم كما يسمون ان
يجب ان التوكيد بفرض الحق محجة شرعا عادة وتكون الحقيقة مستعملة فان لم يكن
لها مجاز متعارف فالحقيقة اولى بالاحكام وان كان لها مجاز متعارف فالحقيقة
عند الحقيقة وعنده العمل بقوم المجاز او مثاله لو حلف لا ياكل من هذه الحطة ينصرف ذلك
الى عليها عند خذ لولكل من الخبر الحاصل منها لا يحد عذره وعنده ما يضيء في الحقيقة
الحطة بطريق عمو المجاز فيجوز تأكلها واكل الخبر الحاصل منها وكذا لو حلف لا ياكل من
ينصرف الى التهرب منها كونه عند عذره وعنده ما الى المجاز المتعارف وهو شرعا لا ياكل من
عند الحقيقة من خلف عن الحقيقة في حق اللفظ وعنده ما خلف عن الحقيقة في حق الحكم
الحقيقة ونفسها الا اذا امتنع العمل بما يبع بصا الى المجاز ولا صا الى الحكم وعنده
الحقيقة

و دار فلان صاير مجاز عن دار مسكنة له وذلك كيقاوت بين اثنين ملكا او كانت يلحق
له اليوم فمسئلة القدم عبا عن مطلق الوقت لان اليوم اذا اضعف الى فعل لا يمتد بكون عبد
مطلق الوقت كعرف كمال الخشب بهذا الطريق لا بطرق الجمع بين الحقيقة والمجاز ثم الحقيقة
ثلاثة متعذرة وهي في مستعمل وفي القسامين الاولين يصح المجاز بالانفاق ونظير المتعذر اذا اختلف
هذه الشجرة او من هذه القدر فان اكل الشجرة او القدر متعذر فيضرب ذلك الى غير الشجرة وقولنا
القدر حق لولكل مرعين الشجرة او من عين القدر ينبع تكلف لا يحد وعملنا قلنا اذ لحلف لا يحد
من هذا البير يضيء ذلك الاعتراف حق لو فرضنا انه كع نبع تكلف لا يحد بالانفاق ونظير
المعجزة وحليف لا يضع قد في دار فلان فلان ارادة في وضع القدم محجة عادة وعملنا قلنا
التوكيد بفرض الخصومة يضره لا مطلق جوب الخصم جوب سيع اليك ان ينجب سنم كما يسمون ان
يجب ان التوكيد بفرض الحق محجة شرعا عادة وتكون الحقيقة مستعملة فان لم يكن
لها مجاز متعارف فالحقيقة اولى بالاحكام وان كان لها مجاز متعارف فالحقيقة
عند الحقيقة وعنده العمل بقوم المجاز او مثاله لو حلف لا ياكل من هذه الحطة ينصرف ذلك
الى عليها عند خذ لولكل من الخبر الحاصل منها لا يحد عذره وعنده ما يضيء في الحقيقة
الحطة بطريق عمو المجاز فيجوز تأكلها واكل الخبر الحاصل منها وكذا لو حلف لا ياكل من
ينصرف الى التهرب منها كونه عند عذره وعنده ما الى المجاز المتعارف وهو شرعا لا ياكل من
عند الحقيقة من خلف عن الحقيقة في حق اللفظ وعنده ما خلف عن الحقيقة في حق الحكم
الحقيقة ونفسها الا اذا امتنع العمل بما يبع بصا الى المجاز ولا صا الى الحكم وعنده
الحقيقة

و دار فلان صاير مجاز عن دار مسكنة له وذلك كيقاوت بين اثنين ملكا او كانت يلحق
له اليوم فمسئلة القدم عبا عن مطلق الوقت لان اليوم اذا اضعف الى فعل لا يمتد بكون عبد
مطلق الوقت كعرف كمال الخشب بهذا الطريق لا بطرق الجمع بين الحقيقة والمجاز ثم الحقيقة
ثلاثة متعذرة وهي في مستعمل وفي القسامين الاولين يصح المجاز بالانفاق ونظير المتعذر اذا اختلف
هذه الشجرة او من هذه القدر فان اكل الشجرة او القدر متعذر فيضرب ذلك الى غير الشجرة وقولنا
القدر حق لولكل مرعين الشجرة او من عين القدر ينبع تكلف لا يحد وعملنا قلنا اذ لحلف لا يحد
من هذا البير يضيء ذلك الاعتراف حق لو فرضنا انه كع نبع تكلف لا يحد بالانفاق ونظير
المعجزة وحليف لا يضع قد في دار فلان فلان ارادة في وضع القدم محجة عادة وعملنا قلنا
التوكيد بفرض الخصومة يضره لا مطلق جوب الخصم جوب سيع اليك ان ينجب سنم كما يسمون ان
يجب ان التوكيد بفرض الحق محجة شرعا عادة وتكون الحقيقة مستعملة فان لم يكن
لها مجاز متعارف فالحقيقة اولى بالاحكام وان كان لها مجاز متعارف فالحقيقة
عند الحقيقة وعنده العمل بقوم المجاز او مثاله لو حلف لا ياكل من هذه الحطة ينصرف ذلك
الى عليها عند خذ لولكل من الخبر الحاصل منها لا يحد عذره وعنده ما يضيء في الحقيقة
الحطة بطريق عمو المجاز فيجوز تأكلها واكل الخبر الحاصل منها وكذا لو حلف لا ياكل من
ينصرف الى التهرب منها كونه عند عذره وعنده ما الى المجاز المتعارف وهو شرعا لا ياكل من
عند الحقيقة من خلف عن الحقيقة في حق اللفظ وعنده ما خلف عن الحقيقة في حق الحكم
الحقيقة ونفسها الا اذا امتنع العمل بما يبع بصا الى المجاز ولا صا الى الحكم وعنده
الحقيقة

وان لم يكن الحقيقة محله في نفسها مثله اذا قال العبد وهو اكبر سنه من عبد النبي كالميراثي المزار
عند الاستعارة الحقيقة عند ايصال المزار حتى يقيم العبد على هذا يخرج الحكم في قوله له عبد الف
كدار فله عبد وكذا خرج كذا في المزار اذا قال امرأته هذه ابنتي وانتم من غير حيث لا يخرج حكمه
مجازا عن الطلاق سواء كانت المرأة اصغر سنه منه او اكبر لان هذا اللفظ هو معناه كذا من حيث
منها ما حكم وهو الطلاق والاستعارة مع وجوب التناقض في قوله هذا ابنتي فان البنت لا تكون ملكا
للمرأة بل نبت الملك لا ينفصل عليه فحصل في تعريف طهر الاستعارة اعم من الاستعارة والحكم
انما يتحقق بان يكون الميراثي حرا او عبدا وهو من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون
مستعرة بغير ان يكون احد الزوجين الا بصلاب بن العلاء والحكم والثاني لوجوب الاضمان في البيع والحكم فانه
يجب الاستعارة في الطرفين والثاني يجب في بعض احد الطرفين وهو استعارة الاصل للعرض
ان قلت عبدا فهو فيك نصف العبد فباعه ثم ملك نصف الآخر لم يبق اذ لم يجمع في ملكه كل العبد
ان اشتريت عبدا فهو حرة فاشترى نصف العبد فباعه ثم اشترى النصف الآخر عتق النصف الثاني
بل ملك الشراء ولو بالشر للملك صحته بغير ان يكون الميراثي حرا او عبدا والمالك حكمه فتم الاستعارة
والمعلول الطرفين الا انه فيمكن تخفيفا وحقه لا يصدق في حق النصفين خاصة بعد الاستعارة
ومثال الميراث اذا قال امرأته حررتك ونوى الطلاق بغير الحرة حقيقة في ملك البيع وبسطة
الرفقة كما نسبها محققا قول ملك المتعة فجاز ان يستعارة الطلاق الذي هو ملك المتعة ولا
يجوز مجازا عن الطلاق ولو جاز في الواقع جميعا كصح الطلاق لا نقول لا يخلو مجازا عن
بل عن الميراث ملك المتعة وذلك في الباشا لانه يجوز ان يملك المتعة عند اوفائها كمتة المصانك
العرضي كصح لان الاصل جازا عن البيع والاعراض فلا يوجب كذا نيت الاصل في هذا نقول بغيرنا

وان لم يكن الحقيقة محله في نفسها مثله اذا قال العبد وهو اكبر سنه من عبد النبي كالميراثي المزار
عند الاستعارة الحقيقة عند ايصال المزار حتى يقيم العبد على هذا يخرج الحكم في قوله له عبد الف
كدار فله عبد وكذا خرج كذا في المزار اذا قال امرأته هذه ابنتي وانتم من غير حيث لا يخرج حكمه
مجازا عن الطلاق سواء كانت المرأة اصغر سنه منه او اكبر لان هذا اللفظ هو معناه كذا من حيث
منها ما حكم وهو الطلاق والاستعارة مع وجوب التناقض في قوله هذا ابنتي فان البنت لا تكون ملكا
للمرأة بل نبت الملك لا ينفصل عليه فحصل في تعريف طهر الاستعارة اعم من الاستعارة والحكم
انما يتحقق بان يكون الميراثي حرا او عبدا وهو من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون
مستعرة بغير ان يكون احد الزوجين الا بصلاب بن العلاء والحكم والثاني لوجوب الاضمان في البيع والحكم فانه
يجب الاستعارة في الطرفين والثاني يجب في بعض احد الطرفين وهو استعارة الاصل للعرض
ان قلت عبدا فهو فيك نصف العبد فباعه ثم ملك نصف الآخر لم يبق اذ لم يجمع في ملكه كل العبد
ان اشتريت عبدا فهو حرة فاشترى نصف العبد فباعه ثم اشترى النصف الآخر عتق النصف الثاني
بل ملك الشراء ولو بالشر للملك صحته بغير ان يكون الميراثي حرا او عبدا والمالك حكمه فتم الاستعارة
والمعلول الطرفين الا انه فيمكن تخفيفا وحقه لا يصدق في حق النصفين خاصة بعد الاستعارة
ومثال الميراث اذا قال امرأته حررتك ونوى الطلاق بغير الحرة حقيقة في ملك البيع وبسطة
الرفقة كما نسبها محققا قول ملك المتعة فجاز ان يستعارة الطلاق الذي هو ملك المتعة ولا
يجوز مجازا عن الطلاق ولو جاز في الواقع جميعا كصح الطلاق لا نقول لا يخلو مجازا عن
بل عن الميراث ملك المتعة وذلك في الباشا لانه يجوز ان يملك المتعة عند اوفائها كمتة المصانك
العرضي كصح لان الاصل جازا عن البيع والاعراض فلا يوجب كذا نيت الاصل في هذا نقول بغيرنا

والتعليق في البيع كان الهبة بحقيقتها أو جوبك الرتبة وملك الرتبة يوجبك المتعة في الأمانة
كانت سببا في صحة القول بالمتعة فحاز ان يستأمن كذا وكذا في البيع والتعليق في البيع
تستعمل في البيع الهبة بلفظ النكاح ثم في كل موضع يكون المحل متعينا لبيع الجأ لا يحتاج فيه إلى التنية
ولما كان المحل حقيقة شرطاً لصحة الجأ عند من كيف يصال الجأ في صورة النكاح بلفظ
النكاح مع عليك الحرة بالبيع الهبة محل لا نفوذ ذلك ممكن في الجملة بان ارتدت وحقت بدل الحرب ثم سببت
ظهور من السامد أخوة فصل في الصحيح والكناية الصحيح لفظ يكون المراد به كقولك بعت واشتريت
وحكمه لا يوجب معناه بأي طريق كائن اجازاً ونعت او من حكمه يستغنى عن التنية وعلى هذا
ادان لا ملته انت طالق او طلقك او باطالق يقع الطلاق ذوق به الطلاق او لم ينفذ كذا القول لم يصدر
او حررتك او باحرر وعلى هذا قلنا ان التيميم بعيد الطهارة لان قوله تعالى ولكن يريد ليطهركم يصريح في
الطهارة للشافعي فيه قولان احدهما انه طهارة في الاخره ليس بطهارة بل هو سائر الخلع وعلى هذا
يخرج المسائل على المذهبين من جواره قبل الوقت ادله امره حين يتيمم احد امانة المتيمم
للتوضين وجواره بدن وخوف تلف النفس او العضو بالوضو وجواره لتعليم الجارة وجواره بنية
الطهارة والكناية هي استمر معناها الجأ قبل ان يصير متعارفاً بمنزلة الكناية وحكم الكناية ثبوت
باعتدال النية او كناية لادله من دليل ذلك التردد في ترجيح بعض الوجوه وهذا المعنى لفظ
اليمين في التيميم كناية في بار الطلاق لمع التردد واستمرار المراد لانه يعمل على الطلاق ويتفرع منه
الكناية في عدم ودية الرجعة ولو جوب مع التردد في الكناية لايها بما التقوا حتى لا وعلى
الزنا والسرا لا يقع عليه الحكم في لفظ الصحيح وهذا المعنى لايها الحكم على الاخرين كاشاً ولو قوف

والتعليق في البيع كان الهبة بحقيقتها أو جوبك الرتبة وملك الرتبة يوجبك المتعة في الأمانة
كانت سببا في صحة القول بالمتعة فحاز ان يستأمن كذا وكذا في البيع والتعليق في البيع
تستعمل في البيع الهبة بلفظ النكاح ثم في كل موضع يكون المحل متعينا لبيع الجأ لا يحتاج فيه إلى التنية
ولما كان المحل حقيقة شرطاً لصحة الجأ عند من كيف يصال الجأ في صورة النكاح بلفظ
النكاح مع عليك الحرة بالبيع الهبة محل لا نفوذ ذلك ممكن في الجملة بان ارتدت وحقت بدل الحرب ثم سببت
ظهور من السامد أخوة فصل في الصحيح والكناية الصحيح لفظ يكون المراد به كقولك بعت واشتريت
وحكمه لا يوجب معناه بأي طريق كائن اجازاً ونعت او من حكمه يستغنى عن التنية وعلى هذا
ادان لا ملته انت طالق او طلقك او باطالق يقع الطلاق ذوق به الطلاق او لم ينفذ كذا القول لم يصدر
او حررتك او باحرر وعلى هذا قلنا ان التيميم بعيد الطهارة لان قوله تعالى ولكن يريد ليطهركم يصريح في
الطهارة للشافعي فيه قولان احدهما انه طهارة في الاخره ليس بطهارة بل هو سائر الخلع وعلى هذا
يخرج المسائل على المذهبين من جواره قبل الوقت ادله امره حين يتيمم احد امانة المتيمم
للتوضين وجواره بدن وخوف تلف النفس او العضو بالوضو وجواره لتعليم الجارة وجواره بنية
الطهارة والكناية هي استمر معناها الجأ قبل ان يصير متعارفاً بمنزلة الكناية وحكم الكناية ثبوت
باعتدال النية او كناية لادله من دليل ذلك التردد في ترجيح بعض الوجوه وهذا المعنى لفظ
اليمين في التيميم كناية في بار الطلاق لمع التردد واستمرار المراد لانه يعمل على الطلاق ويتفرع منه
الكناية في عدم ودية الرجعة ولو جوب مع التردد في الكناية لايها بما التقوا حتى لا وعلى
الزنا والسرا لا يقع عليه الحكم في لفظ الصحيح وهذا المعنى لايها الحكم على الاخرين كاشاً ولو قوف

والتعليق في البيع كان الهبة بحقيقتها أو جوبك الرتبة وملك الرتبة يوجبك المتعة في الأمانة
كانت سببا في صحة القول بالمتعة فحاز ان يستأمن كذا وكذا في البيع والتعليق في البيع
تستعمل في البيع الهبة بلفظ النكاح ثم في كل موضع يكون المحل متعينا لبيع الجأ لا يحتاج فيه إلى التنية
ولما كان المحل حقيقة شرطاً لصحة الجأ عند من كيف يصال الجأ في صورة النكاح بلفظ
النكاح مع عليك الحرة بالبيع الهبة محل لا نفوذ ذلك ممكن في الجملة بان ارتدت وحقت بدل الحرب ثم سببت
ظهور من السامد أخوة فصل في الصحيح والكناية الصحيح لفظ يكون المراد به كقولك بعت واشتريت
وحكمه لا يوجب معناه بأي طريق كائن اجازاً ونعت او من حكمه يستغنى عن التنية وعلى هذا
ادان لا ملته انت طالق او طلقك او باطالق يقع الطلاق ذوق به الطلاق او لم ينفذ كذا القول لم يصدر
او حررتك او باحرر وعلى هذا قلنا ان التيميم بعيد الطهارة لان قوله تعالى ولكن يريد ليطهركم يصريح في
الطهارة للشافعي فيه قولان احدهما انه طهارة في الاخره ليس بطهارة بل هو سائر الخلع وعلى هذا
يخرج المسائل على المذهبين من جواره قبل الوقت ادله امره حين يتيمم احد امانة المتيمم
للتوضين وجواره بدن وخوف تلف النفس او العضو بالوضو وجواره لتعليم الجارة وجواره بنية
الطهارة والكناية هي استمر معناها الجأ قبل ان يصير متعارفاً بمنزلة الكناية وحكم الكناية ثبوت
باعتدال النية او كناية لادله من دليل ذلك التردد في ترجيح بعض الوجوه وهذا المعنى لفظ
اليمين في التيميم كناية في بار الطلاق لمع التردد واستمرار المراد لانه يعمل على الطلاق ويتفرع منه
الكناية في عدم ودية الرجعة ولو جوب مع التردد في الكناية لايها بما التقوا حتى لا وعلى
الزنا والسرا لا يقع عليه الحكم في لفظ الصحيح وهذا المعنى لايها الحكم على الاخرين كاشاً ولو قوف

۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸
 ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰
 ۱۵۵۱
 ۱۵۵۲
 ۱۵۵۳
 ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۶
 ۱۵۵۷
 ۱۵۵۸
 ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰
 ۱۵۶۱
 ۱۵۶۲
 ۱۵۶۳
 ۱۵۶۴
 ۱۵۶۵
 ۱۵۶۶
 ۱۵۶۷
 ۱۵۶۸
 ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰
 ۱۵۷۱
 ۱۵۷۲
 ۱۵۷۳
 ۱۵۷۴
 ۱۵۷۵
 ۱۵۷۶
 ۱۵۷۷
 ۱۵۷۸
 ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰
 ۱۵۸۱
 ۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲
 ۱۵۹۳
 ۱۵۹۴
 ۱۵۹۵
 ۱۵۹۶
 ۱۵۹۷
 ۱۵۹۸
 ۱۵۹۹
 ۱۶۰۰
 ۱۶۰۱
 ۱۶۰۲
 ۱۶۰۳
 ۱۶۰۴
 ۱۶۰۵
 ۱۶۰۶
 ۱۶۰۷
 ۱۶۰۸
 ۱۶۰۹
 ۱۶۱۰
 ۱۶۱۱
 ۱۶۱۲
 ۱۶۱۳
 ۱۶۱۴
 ۱۶۱۵
 ۱۶۱۶
 ۱۶۱۷
 ۱۶۱۸
 ۱۶۱۹
 ۱۶۲۰
 ۱۶۲۱
 ۱۶۲۲
 ۱۶۲۳
 ۱۶۲۴
 ۱۶۲۵
 ۱۶۲۶
 ۱۶۲۷
 ۱۶۲۸
 ۱۶۲۹
 ۱۶۳۰
 ۱۶۳۱
 ۱۶۳۲
 ۱۶۳۳
 ۱۶۳۴
 ۱۶۳۵
 ۱۶۳۶
 ۱۶۳۷
 ۱۶۳۸
 ۱۶۳۹
 ۱۶۴۰
 ۱۶۴۱
 ۱۶۴۲
 ۱۶۴۳
 ۱۶۴۴
 ۱۶۴۵

وهو احصل مجيها فصار محال لا يوقف على لزام الادب من قبل الحكم ونظير في الشرعيات قوله تعالى
 وحرم الربوا فان المعلوم من الربوا هو الزيادة المطلقة وغير مرادة بل المراد الزيادة الخالية
 العوض في بيع المقدر المتعاقبة واللفظ لا دلالة له على هذا ولا يميل المراد بالتامل ثم فرق
 في الخفاء المتشابه مثال المتشابه المحرر والمطلقا في اول السور والمحل والمتشابه الحقيقة حقيقة
 بحيث يات البيان فصل اخفا بترك الالفاظ وما يترك به حقيقة اللفظ
 انواع احدها دلالة العرف وذلك لان شيئا من الاحكام بالالفاظا مما كان دلالة
 اللفظ على المعنى المراد للمتكلم فاذا كان المعنى متعارفا بين الناس كان ذلك المعنى
 المتعارف دليلا على انه هو المراد به ظاهرا فيترتب عليه الحكم مثاله حلف لا يشترى
 فهو على ما تعارفه الناس فلا يحتاج براس العوض والحكم او لو حلف لا ياكل بصيا كان ذلك
 المتعارف فلا يحتاج تناول العوض والحكم وهكذا ظهر ان ترك الحقيقة لا يجب
 الى المجاز بل جاز ان يثبت الحقيقة القاصرة في مثاله لتقييد العام بالبصر فذلك لوند سخاو
 الربيع الله تعالى ان يضرب ثوبا حطم الكعبة لزمه حج بافعال مطلق لوجود العرف والتأنيذ
 يترك الحقيقة بدلالة في نفس الحكم لزم مثاله اذا قل كل مملوك فهو حر لم يفتقر مكانه
 ولا من احتق بعضه الا اذا انى وهو يلزم لان لفظ المملوك يتناول كل واحد من المكاتب
 من كل وجه هذا المبحر بخر فيه ولا يحل له على المكاتب ولو تزوج المكاتب بنت مولا
 ملك المملوك وثمة البنت لم يفسد النكاح واذا لم يكن مملوكا من كل وجه لا يدخل تحت لفظ المملوك
 المطلق وهذا المبحر الذي هو المراد بالملك فيها كامل فلهذا حل ومطلد بقره ولم

وهو ما احتل وجهها فصار كحال الأوقف على المراد لا يبين من قبل التحكم ونظم في الشرح عما قبله
وحرر الربوا فان المظهر من الربوا هو الزيادة مطلقة وهي غير مرادة بل المراد الزيادة الحاصلة
الموضوعة في بيع المقدار المتجاسة واللفظ دلالة على هذا والمسمى بالمراد بالتأمل معروف
في الخفاء المتشابه مثال المتشابه المحرر مطلقا ولو اقل السو حكم المحل والمتشابه حقيقة
بحق يات البيان فصل ففان ترك بعضا من اللفظ لا يترك به حقيقة اللفظ
انواع احدها دلالة العرف وذلك لان شئ الحكم بالالفاظا مما كان دلالة
اللفظ على المعنى المراد للتحكم فاذا كان المعنى متعارفا بين الناس كان ذلك المعنى
المتعارف دليلا على انه هو المراد به ظاهرا فيترتب عليه الحكم مثاله حلف لا يشترى
فهو على تعارف الناس فلا يحتاج براس العوض والحكم ولو حلف لا ياكل بيضا كان ذلك
المتعارف فلا يحتاج لتناول العوض بل الحكم وهذا ظهر ان ترك الحقيقة لا يوجب
الى الجواز بل جاز ان يثبت به الحقيقة القاصرة في مثاله نقيد العلم بالبصر كذلك لو قال سحار
البيوت الله في انضوب شعبا حطيم الكعبة يلزمه حج بافعال مطلق في وجه العرف والنافذ
يترك الحقيقة بدلالة في نفس الحكم مثاله اذا قل كل مملوك في حق حرم يقيم كحاشي
ولا من اعتبر بعضه الا اذا نوى وهو يلزم لان لفظ المملوك يتناول كل وجه والمكانة
مركل وجه هذا الوجه يصر فيه ولا يحمل له على المكانة ولو تزوج المكاتب بنت مولى
ملك المملوك وورثت البنت المملوك واذا لم يكن مملوكا من كل وجه لا يدخل تحت لفظ المملوك
المطلوع وهذا بخلاف المملوك المملوك فان المملوك فيها كامل فهذا محل وطى للمدبر والم

[illegible]

يمين الفور مثال اذا قال تعالى تعدى بعد ذلك فقال والله لا تعدى بغيره ذلك الى
 الغداء المدعو اليه حق لو تعدى بعد ذلك في منزله او مع غيره في ذلك اليوم
 واذا قامت المرأة تريد الخروج فقال الزوج ان خرجت فلت كذا كان الحكم
 على الحال حتى لو خرجت بعد ذلك لا يحنث والحاصل قد يترك الحقيقة بدلالة محل الكلام
 بان كان المحل لا يقبل حقيقة اللفظ ومثاله العفة بنجاح الحرة لفظ البيع والمبتوء القمل
 ولو الصلوة وقوله العبد وهو معرف النسب من غير هذا البني وكذا اذا قال عبدا وهو الكبر
 الموعود ابني كل مجاز عن العنق عند الحقيقة جلا قاله ابناء عما ذكرنا ان المجاز خلف
 في حق اللفظ عند وفي كل مجاز منها فاضل متعلقات النصوص بغير على عبارة
 اشارته ودلالته واقتضاه لا فاما عبارة النص فهو ما سبق الكلام لاجله واريد به
 قصدوا واما اشارة النص فثبت بنظم النص من غير زيادة وهو غير ظاهر من كل وجه
 سبق الكلام لاجله مثاله في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم
 سبق لبيان استحقاق العنفة فصار رضيا في ذلك وقد ثبت فقرهم بنظم النص
 اشارة الى الاستيلاء الكافر على مال المسلم سبب ثبوت الملك للمكافؤ لو كانت الامور اقيمة
 ملكهم لا يثبت فقرهم ويخرج من الحكم في مسئلة الاستيلاء وحكم ثبوت الملك للمالك
 بالشراء منهم ونقص فاته من البيع والمبتوء والاعتناق وحكم ثبوت الاستيلاء وثبوت
 الغنازي وعجز المالك عن انتزاعه من يده وتقرعانه وكذلك قوله تعالى اهل
 الصيام الرشد الى قوله ثم اعموا الصيام الى الليل فالامساك في اول الصبح يحقق

فوقه من الفور فخرج
 الحال في اصله من الفور فخرج
 الغداء المدعو اليه حق لو تعدى بعد ذلك في منزله او مع غيره في ذلك اليوم
 واذا قامت المرأة تريد الخروج فقال الزوج ان خرجت فلت كذا كان الحكم
 على الحال حتى لو خرجت بعد ذلك لا يحنث والحاصل قد يترك الحقيقة بدلالة محل الكلام
 بان كان المحل لا يقبل حقيقة اللفظ ومثاله العفة بنجاح الحرة لفظ البيع والمبتوء القمل
 ولو الصلوة وقوله العبد وهو معرف النسب من غير هذا البني وكذا اذا قال عبدا وهو الكبر
 الموعود ابني كل مجاز عن العنق عند الحقيقة جلا قاله ابناء عما ذكرنا ان المجاز خلف
 في حق اللفظ عند وفي كل مجاز منها فاضل متعلقات النصوص بغير على عبارة
 اشارته ودلالته واقتضاه لا فاما عبارة النص فهو ما سبق الكلام لاجله واريد به
 قصدوا واما اشارة النص فثبت بنظم النص من غير زيادة وهو غير ظاهر من كل وجه
 سبق الكلام لاجله مثاله في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم
 سبق لبيان استحقاق العنفة فصار رضيا في ذلك وقد ثبت فقرهم بنظم النص
 اشارة الى الاستيلاء الكافر على مال المسلم سبب ثبوت الملك للمكافؤ لو كانت الامور اقيمة
 ملكهم لا يثبت فقرهم ويخرج من الحكم في مسئلة الاستيلاء وحكم ثبوت الملك للمالك
 بالشراء منهم ونقص فاته من البيع والمبتوء والاعتناق وحكم ثبوت الاستيلاء وثبوت
 الغنازي وعجز المالك عن انتزاعه من يده وتقرعانه وكذلك قوله تعالى اهل
 الصيام الرشد الى قوله ثم اعموا الصيام الى الليل فالامساك في اول الصبح يحقق

عالم
 عالم
 عالم

مع الجناية لان من حرمه حل الميتة الى الصبح ان يكون الجزء الاول من الفخام
وجوه الجناية والامساك في ذلك الجزء صوم امر القيد باقامه فحان هذا الشك
لان الجناية لا تنافي الصوم ولم من ذلك المضطربة والاستساق
ينافي بقوله الصوم ويتفرع منه ان من ذاق شيئا لم يفسد صومه فانه لو كان
الماء ما لم يجد طعمه عند المضطربة لا يفسد الصوم وعلم منه حكم الاحتلام
والادهان لان الكتاب لم يمتنع الامساك بالدهن باسطة الانتهاء الاشياء الثلاثة
وعلى هذا يخرج الحكم في التيسير فان قصد الاكل بالملح به افا يكره
عند جبه الامر الامر غايته بعد اجزاء الاول لقوله تعالى ثم اغني الصيام
الى الليل واما دلالة النص في ما علم حلة اللحم للصوم عليه فانه كجها داوا
مثاله في قوله تعالى ولا تقتل لهما آف ولا تنههما فاعلم لم باو ضاع اللغة يعرف
السمع ان تحريم التايف لرفع الادى عنه وحكمه هذا النوع عموم الحكم للنص
عليه عموم علته وهذا المعنى قلنا بتحرمة الضرر والسمم والاستعمال عدا لاسباب
الاجارة والحسب الدين والقيل فضاهاة دلالة النص في حلة النص حتى
اشارة العقوبة لدلالة النص في احكامنا وحبس الكفار بالوقوع بالنص وبالكمل
الشرب بدلالة النص وعلى اعتبار هذا المعنى قيل يدار
الحكم على تلك العلة قال الامام القاسمي ابو زيد لو ان قوما
يعدون بالتايف كرامة لا يحرم عليهم تايف الاوين
لا يتكلمون في هذا

من حرمه حل الميتة الى الصبح ان يكون الجزء الاول من الفخام
وجوه الجناية والامساك في ذلك الجزء صوم امر القيد باقامه فحان هذا الشك
لان الجناية لا تنافي الصوم ولم من ذلك المضطربة والاستساق
ينافي بقوله الصوم ويتفرع منه ان من ذاق شيئا لم يفسد صومه فانه لو كان
الماء ما لم يجد طعمه عند المضطربة لا يفسد الصوم وعلم منه حكم الاحتلام
والادهان لان الكتاب لم يمتنع الامساك بالدهن باسطة الانتهاء الاشياء الثلاثة
وعلى هذا يخرج الحكم في التيسير فان قصد الاكل بالملح به افا يكره
عند جبه الامر الامر غايته بعد اجزاء الاول لقوله تعالى ثم اغني الصيام
الى الليل واما دلالة النص في ما علم حلة اللحم للصوم عليه فانه كجها داوا
مثاله في قوله تعالى ولا تقتل لهما آف ولا تنههما فاعلم لم باو ضاع اللغة يعرف
السمع ان تحريم التايف لرفع الادى عنه وحكمه هذا النوع عموم الحكم للنص
عليه عموم علته وهذا المعنى قلنا بتحرمة الضرر والسمم والاستعمال عدا لاسباب
الاجارة والحسب الدين والقيل فضاهاة دلالة النص في حلة النص حتى
اشارة العقوبة لدلالة النص في احكامنا وحبس الكفار بالوقوع بالنص وبالكمل
الشرب بدلالة النص وعلى اعتبار هذا المعنى قيل يدار
الحكم على تلك العلة قال الامام القاسمي ابو زيد لو ان قوما
يعدون بالتايف كرامة لا يحرم عليهم تايف الاوين
لا يتكلمون في هذا

1.

[illegible]

وكم المقصود انه يثبت بطريق الضم في فيقعد بعد الضم ولة ولهذا قلنا اذا كان الالف في الضم

وَنَزَى الثَّلَاثَ لِأَيِّهَا أَنَّ الطَّلَاقَ يَقْدِرُ مَذْكَورُ الطَّرِيقِ لَا يَقْتَضِيهِ فَيَقْدِرُ بَعْدَ الصَّرْحِ وَتَرْفَعُ

بِأَلْحَدِ قَدِيرٍ مَّا كَرَأَى فِي الْوَحْدِ عَلِيًّا يَخْرُجُ الْحُكْمُ فِي قَوْلِهِ إِنَّكَ كَلِمَتُ مَوْيِدَةٍ

طعاما دون طعام لا يصح أن يأكل يقضي طعاما فكان ذلك ثلثا بصره لا يقضي

بقدر الضرورة والضرورة ترغم بالمرء المطلق والتخصيص عن المرء المطلق والتخصيص

يعتمد العمود وقول المدخل اعتدى منوى البطلاق فيقع الطلاق اقضاه لان الاعتداد

يقض وحرم الطلاق فقد الطلاق موجود اضرة ولهذا كان الواقع جميعا لان

صفة المنة والذرة عاقلة الضرورة فلا تستلحق بطريق الاقتصاد ولا نقلة ولا

المذكور في الامام في اللغة قال القائل الغم اضا وفي الشرع تصرف الزام

ما ذكره من الآيات والأدلة المختصة بهذه الصفة واستحسان كون

من اذ لم يحضر هذه الصلوة فانه والله اعلم بالصواب

ای مادی که بعضی آنکه ۱۲

المرحى البشاره جداره حال جبر حال الطبعه في دار وحال شيان

معدا ان المراد بالاسم ليس بجمل الطبيعة فان المراد المتعارف بالاسم هو

الفعل على العبد هو معنى الأبدان جديدا وقد ثبت الوحي ببدن هذه الصيغة

ليس الا وجب بيان في من يبعثه الله الى الورود السمع والابصار وخيفة ولم

رسوله لرجب العلاء ثم به يوم مجل ذلك على ان المراد بالامتحان هذه الصيغة

لآخر العبد في السراييات حتى لا يكون له عمل ارسى من عمله في افعول ولا يدع له عفا

[illegible][illegible]

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

[illegible]

سواء في الحائض أو غيرها من الحيضات فكل من لم يحض في وقتها لم يحض في وقتها ولا بد من الحيض في وقتها
وحيض كل الحيض على ما ذكره من الحيضات فكل من لم يحض في وقتها لم يحض في وقتها ولا بد من الحيض في وقتها
حيضه وهذا ما إذا لم يحض في وقتها لم يحض في وقتها ولا بد من الحيض في وقتها
لوقل الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها ولا بد من الحيض في وقتها
إذا كانت المنكحة حائضاً فارتفع الثبوت في حائضية بكل الحيض ولو قبل العدة تزوج يقع على
امرأته واحدة ولو في الثبوت صحته نية لا ذلك كل الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها
فإن ذلك لم يثبت كالمسألة التي ثبت بها الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها
لأنه بسبب قولها لا يثبت أصل الحيض بمنزلة قول الرجل دثن المبيع واذنفة الزوجة
فإذا وجبت العدة بسببها فزوجه لا بد من الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها
حيضاً ما وجب عليه من الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها
إذا تكرر الوقت تكرر الواجب في وقتها لا بد من الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها
صلوة فكل تكرار الصلاة المستمرة بهذه الطريقة لا يطرأ في الأمر بيقين التكرار فصل
للمسوية نوعان مطلق من الوقت ومقتد به حكم المطلق أن يكون الأداة لصاحبه التراضي
أن لا يفتقر في العمر على هذا فالجماع لو نذر أن يفتقر شهر الله أن يفتقر شهر الله
ولو نذر أن يصوم شهر الله أن يصوم أي شهر شاء وفي الزكاة صدق العطر والعشر للذهب معلوم
لا يصير بالخير من طائفته لو ملك له نصيب سقط الواجب كانت أذنه ماله وصار يفتقر
كفر بالصوم ولو كان لا يفتقر في الصلاة في الأوقات للزكاة كماله مطلقاً وكما كان

وحيض كل الحيض على ما ذكره من الحيضات فكل من لم يحض في وقتها لم يحض في وقتها ولا بد من الحيض في وقتها
حيضه وهذا ما إذا لم يحض في وقتها لم يحض في وقتها ولا بد من الحيض في وقتها
لوقل الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها ولا بد من الحيض في وقتها
إذا كانت المنكحة حائضاً فارتفع الثبوت في حائضية بكل الحيض ولو قبل العدة تزوج يقع على
امرأته واحدة ولو في الثبوت صحته نية لا ذلك كل الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها
فإن ذلك لم يثبت كالمسألة التي ثبت بها الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها
لأنه بسبب قولها لا يثبت أصل الحيض بمنزلة قول الرجل دثن المبيع واذنفة الزوجة
فإذا وجبت العدة بسببها فزوجه لا بد من الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها
حيضاً ما وجب عليه من الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها
إذا تكرر الوقت تكرر الواجب في وقتها لا بد من الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها
صلوة فكل تكرار الصلاة المستمرة بهذه الطريقة لا يطرأ في الأمر بيقين التكرار فصل
للمسوية نوعان مطلق من الوقت ومقتد به حكم المطلق أن يكون الأداة لصاحبه التراضي
أن لا يفتقر في العمر على هذا فالجماع لو نذر أن يفتقر شهر الله أن يفتقر شهر الله
ولو نذر أن يصوم شهر الله أن يصوم أي شهر شاء وفي الزكاة صدق العطر والعشر للذهب معلوم
لا يصير بالخير من طائفته لو ملك له نصيب سقط الواجب كانت أذنه ماله وصار يفتقر
كفر بالصوم ولو كان لا يفتقر في الصلاة في الأوقات للزكاة كماله مطلقاً وكما كان

وحيض كل الحيض على ما ذكره من الحيضات فكل من لم يحض في وقتها لم يحض في وقتها ولا بد من الحيض في وقتها
حيضه وهذا ما إذا لم يحض في وقتها لم يحض في وقتها ولا بد من الحيض في وقتها
لوقل الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها ولا بد من الحيض في وقتها
إذا كانت المنكحة حائضاً فارتفع الثبوت في حائضية بكل الحيض ولو قبل العدة تزوج يقع على
امرأته واحدة ولو في الثبوت صحته نية لا ذلك كل الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها
فإن ذلك لم يثبت كالمسألة التي ثبت بها الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها
لأنه بسبب قولها لا يثبت أصل الحيض بمنزلة قول الرجل دثن المبيع واذنفة الزوجة
فإذا وجبت العدة بسببها فزوجه لا بد من الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها
حيضاً ما وجب عليه من الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها
إذا تكرر الوقت تكرر الواجب في وقتها لا بد من الحيض في وقتها لا بد من الحيض في وقتها
صلوة فكل تكرار الصلاة المستمرة بهذه الطريقة لا يطرأ في الأمر بيقين التكرار فصل
للمسوية نوعان مطلق من الوقت ومقتد به حكم المطلق أن يكون الأداة لصاحبه التراضي
أن لا يفتقر في العمر على هذا فالجماع لو نذر أن يفتقر شهر الله أن يفتقر شهر الله
ولو نذر أن يصوم شهر الله أن يصوم أي شهر شاء وفي الزكاة صدق العطر والعشر للذهب معلوم
لا يصير بالخير من طائفته لو ملك له نصيب سقط الواجب كانت أذنه ماله وصار يفتقر
كفر بالصوم ولو كان لا يفتقر في الصلاة في الأوقات للزكاة كماله مطلقاً وكما كان

...

يوزن فعله فيها حق لا فيما هو حق الشرع وعلى اعتبار هذا المقتضى قال شافعي اخرج اذا نكح في
 وجهان لغرض العهر او ترافعا او لغيره
 الخلع ان لا يفقهها ولا يسقط سقطت النفقة وان السكك حكيما فيكون الزوج من خراجها غلبت
 لان السكك في بيت العاقل في الشرع فلا يمكن العبد ان يسقطها بمجرده النفقة **فصل** الامر بالتشديد
 في قول الله لا يخرج من بيوتهن ولا يخرج من بيوتهن اذ ما ثبت انهن منهن **فصل** في المهر
 المهر اذا اكل الامر حكما لان الامر بالبيان ان المهر ما ينبغي ان يكون فاقضه في المهر
 في حق الحسن بن نفسه وحسن بن نفسه مثل لا يما بالله شكر المهر والصدقة العبد
 والصلوة ونحوها من العبادات الخالصه فحكم هذا النوع انه اذا وجب العبد له لا يسقط
 بالاداء وهذا فيما لا يحفل السقوط مثل لا يما بالله تقاواما ما يحفل السقوط فهو يسقط
 او باسقاط الامر وعلى هذا اذا وجبت الصلوة في اول الوقت سقط الواجب بالاداء او باعتراف
 والصلوات في اخر الوقت باعتبار ان الشرع اسقطها عهده هذه العوارض لا يسقط اصين
 وعدم للماء اللباس نحوه النوع الثاني ما يكون حسنا او ذلك مثل السعي للحجة والوضوء للصلوة
 فان السعي حسن واسطة كونه مفقضا الى اداء الحجة والوضوء حسن واسطة كونه مفقضا
 وحكم هذا النوع انه يسقط اسبقا من ذلك او حتى ان السعي لا يجب عليه من جهة عهده ولا يجب عليه
 لاصلة عليه لو سعى للحجة فعمله كمال الى ان يخرج من مكة قبل اقامه للحجة فيجب عليه السعي ثانيا ولو كان معتكفا
 يكون السعي ظاهرا كذلك لو قضاها فعمله قبل اداء الصلوة فيجب عليه الوضوء ثانيا ولو كان متروضا
 الصلوة لا يجب عليه تجديد الوضوء والقراب من هذا النوع للسكك والقضاة والحجاء فان السكك لا يسقط
 عن الجنابة والحجاء حسن براد فشر الكفرة واحدا فلهما السعي ولو قضاها من الواسطة لا يسقط
 ثانيا فانه لا الجنابة لا يجب السكك ولا الكفر المفضل الى الحج لا يجب عليه الحج ففضل الحج لا يجب

[illegible]

زعمان ادائه قضاء فاكذبه عن تسليم عين الواجب مستحقة والقضاء عبارة عن تسليم مثل الواجب
 لولا شارة الى ان القضاء يجب بالمال لا بالعين كجوابه الاول ١٣
 ثم اكذبه نواعا كامل فاكذبه كامل مثل ادائه الصلوة في وقتها بالاجنة او الطواف متوجها وتسلية
 بولادى العشرة سنة ودرع ١٣
 سلما كما اقتضاه العقد المسمى بتسليم الفاضل العين المعصومة في غصبه وحكم هذا النوع ان يحكم
 اي على الوجه الذي ورد عليه العقد ١٣
 عن المائدة وعلى هذا قلنا الفاضل اذا باع المصطفى من المالك او رعيه عنده او وهبه له وسيله
 او ارضى اي على ان الحكم في الاداء على الخروج عن المائدة ١٣
 يخرج عن المائدة وتكون ذلك اداءا لحقة ويلغو ما صح بين البيع والهبة ولو غصب طعاما
 فاطعمه فأكله فهو كذا انه طعاما غصبه فبأنفسه فأكله وهو كذا انه ثوبه يكون ذلك
 اداءا لحقة المشتري في البيع الفاسد ولو اعاد البيع من البائع او رعيه عنده او ارضى منه ابعاده
 له وسلمه يكون ذلك اداءا لحقة ويلغو ما صح بين البيع الهبة بخلافه وآما اكذبه انما القاض
 سئل في مجموع ١٣ اي جميع ما ذكرنا من الاعارة والامارة والاعارة في المائدة ١٣
 عين الواجب مع النقص في صفة الحي الصبوة بذلك تعدي الاكران او الطواف متحد او في البيع
 مشغولا بالدين او بالاجنة ورد المعصوب مباح الدم بالقتل او مشغولا بالدين او بالاجنة بسبب
 عين
 الفاضل ان الزنوف مكان السجود اذا لم يعلم الدان ذلك وحكم هذا النوع انه ان امكن
 الحاد او الفاضل ١٣
 النقص بالمثل يخبر به ولا يستط حكم النقصان الا في الاثم وعلى هذا اذا تركت تعدي
 اي وان لم يكن من النقصان لم يوجب رد ١٣
 الاركان في باب الصلوة لا يمكن تذكره بالمثل الا مثل له عند العمل سقط ولو ترك الصلوة في
 ايام التشرى ففصلها في غير ايام التشرى لا يكره له ليس التكبير بالسجود فقلت وفيه تركه
 واقفوت والشهد تكبير العبد ان يخبر بالمثل لوطا طواف الغرض من ثلبي ذلك بالدم
 فلو انما رجع جسد السجود لكان من بدو الواجب استر ١٣
 مثل لشرع على هذا الواجب فاجبه عندك عند العجز كشيء على الدان عند الحقيقة ١٣
 بصفة السجدة منفردة حتى يمكن جبرها بالمثل وسلم العبد من الواجب الذي اجتهاد عند الفاضل
 الفاضل ١٣

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

وَمَقْعِدُ الْغَيْرِ مَسْكُوتٌ وَتَحْتَاحُ الْحَارِمِ وَالتَّحَاكُ يُغَيِّرُ تَهْوِيهِ لَانِ حُبِّ التَّحَاكُ حَالُ النَّصِ وَحُجَّةُ
الْبَيْتِ حُجَّةُ النَّصِ فَاسْتَعَالَ الْجَمْعُ سَبِيحًا يَجْعَلُ النَّصِيَّ عَلَى النَّصِيَّ فَمَا حُجِّبَ السَّبِيحُ نَبُوتُ الْكَلَمِ وَمِنْ الْبَيْتِ حُجَّةُ
وَقَدْ امْكُنَ الْجَمْعُ سَبِيحًا بَانَ ثَبَتَ الْمَلِكُ وَحُمِ النَّصِ الْبَيْتُ وَتَحْمَرُ الْعَصْبَةُ مَلِكُ الْمُسْلِمِ يَنْفِي مَلِكُهُ
وَيَحْمَرُ النَّصِ وَعَلَى عَذَا قَالَ عَجَابًا إِذَا نَذَرَ تَصُومُ يَوْمَ الْفَرَجِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ يَجْعَلُ لَكَ نَذْرًا
مَشْرُوعٌ وَكَذَلِكَ لَوْ نَذَرَ بِالصَّلَاةِ فِي الْهَوَاتِ الْمَكْرُوهَةِ لَمْ يَصِحَّ لَمْ يَصِحَّ لَمْ يَصِحَّ لَمْ يَصِحَّ لَمْ يَصِحَّ لَمْ يَصِحَّ
الْبَيْتِ شَرْعٌ مَا وَجَدَ الْفَرْعُ فِي الْبَيْتِ فِي هَذِهِ الْوَقْفَةِ الْمَنْشُورَةِ وَارْتِكَابُ الْحَرَامِ لَيْسَ بِهِ
الْأَمَامَةُ لَوْ صَحَّ حَذْفُ الصَّلَاةِ بَارِعًا تَمَسَّ عَنْ عَادَةٍ لَوْ كَانَتْ أَمَامَهُ لَمْ يَكُنْ لَكَ الْكِرَاهَةُ وَفَارَقَ
صَوْمُ يَوْمٍ الْعِيدِ لَمْ يَشْرَعْ عَلَيْهِ لَا يَزِيدُ عِنْدَ الْخَفِيفَةِ وَمَحْدُودٌ لَانِ الْأَمَامَةُ لَا تَنْفَكُ عَنْ ارْتِكَابِ الْحَرَامِ
وَمِنْ هَذَا الْفَرْعِ عَلَى الْحَاظِ فِي الْبَيْتِ عَنْ تَرْكِهَا بِأَعْتَادِهَا لَا يَنْفَكُ عَنْهَا يَسْتَلْبِطُ عَنْ الْخَفِيفَةِ
فَاعْتَرَى النِّسَاءُ فِي الْخَفِيفَةِ وَلَا تَقْرَأُ عَنْ حَقِّ طَهْرٍ وَهَذَا خِلَافُ تَرْكِ الْحَرَامِ عِنْدَ الْوَلِيِّ
أَيْضًا أَوْ حَلَّ الْمَرْأَةِ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ يَنْتَبِهُ حُكْمُ الْمَرْأَةِ الْعَدَّةَ وَالْمَنْفَقَةَ وَاسْتَعْفَ عَنْ الْفَلَقِ بِالصَّلَاةِ
كَأَنَّهَا عَدَّةٌ خَلَا فِي الْمَنْفَقَةِ حَقُّ الْعَقْلِ الْفَلَقِ الْفَلَقِ الْفَلَقِ الْفَلَقِ الْفَلَقِ الْفَلَقِ الْفَلَقِ الْفَلَقِ الْفَلَقِ
وَالْأَصْطِحَادُ يَقْتَضِي مَعْصِيَةَ الذَّوِّجِ بِسَكِينٍ مَعْصِيَةُ وَالصَّلَاةُ فِي الْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ وَالْبَيْعُ
الْمُدَّاءُ فَانْ يَتَرْتَبِعُ حُكْمُ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ قَامَعَ اسْتِغْلَا عَلَى الْحَرِّ بِأَعْتَادِهَا الْأَصْلُ قُلْنَا فِي قَوْلِهِ قَامَعَ
وَلَا يَقْبَلُ الرِّمَّةَ إِذَا بَدَأَ الْفَاسِقُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ فَيَنْعَقِدُ التَّحَاكُ بِشَهَادَةِ الْفَاسِقِ لَانِ
فِي الشَّهَادَةِ بَلْ الشَّهَادَةُ حَرَامٌ وَأَعْلَامُ الْفَقْلِ تَلْزِمُ الْفَاسِقَ فِي الْأَدَاءِ لَعَدَمِ دَوِّهِ أَصْلًا وَعَلَى الْأَصْلِ
لَانِ ذَلِكَ دَاءُ الشَّهَادَةِ وَلَا أَدَاءُ مَعَ الْفَقْلِ فَضَّلَ فِي تَعْرِيفِ طَرِيقِ الْمَرْءِ بِالْخَفِيفَةِ عِلْمًا لَعَدَمِ
الْمَرْءِ

بالضمير حرفاً ما باللفظ إذا كان حقيقة بمعنى مجازاً الآخر حقيقة أول ما قاله العلماء قالوا لم يثبت
المحقق ضرورة أن لا يثبت على الزنى كما حادوا في الشافعي وجعل الصحيح ما قلنا لا يثبت حقيقة فيقول
فيه لم يثبت عليكم أمثالكم وبأنكم وتيقن عنه الحكم على المذهبين من محل الطردوجي المهرزم الثقة
التي أرتبها به منع خروج والبروز منها أن أحد المحللين إذا أوجب تخصيصاً بالنقض دون الآخر فاحمل
على ما لا يستلزم التخصيص في قوله لا ولا استلزاماً فلا يثبت على وجهي كان النقص
في جميع صور وجوده لو حملت على المسن بالكن النقص خاص به في كونه من الصوفان من المحارم الطفلة
الصغيرة جداً أو من الوضوء في أحد قولنا شافعي يتيقن منه الأحكام على المذهبين من أباحه
ومن المصحف ودخل المسجد وصحة الإمامة ولو لم يثبت التيمم عند عدم الماء وقد كرهنا التمسك بالصلوة
أن النض إذا قرأ بقرايتين أو روي في روايتين كالعمل على وجهي كونه بالوجهين أو في مثاله في
وأرجلهم فري بالصبغ النض ولو بالخصص عطف على المسح فحملت قراءة الخصص على التيمم
على حال عدم التيمم وباعتبار هذا النض بالخصص كذا في المسح ثبت كذا في ذلك قوله حتى يظهر في التيمم
والتخفيف في قراءة التيمم إذا كان أياماً لا عشرة فلو قراءة التيمم إذا كان أياماً لا عشرة وعاشراً
أصحها بما إذا انقطع من الحيض أقل من عشرة أيام يخرج على الحيض حتى يغتسل كل الجماع يثبت
ولو انقطع ما عشرة أيام جاز وطه قبل الغسل أن مطلق الطهائث لا يقطع الدم وهذا قد قلنا إذا انقطع من
عشرة أيام في حرقت الصلوة قد مرها في أربعة أوقات من بين الزوايا مقدار ما يغتسل فيه ولو انقطع
أقل من عشرة أيام في حرقت الصلوة أن بقي من الوقت مقدار ما يغتسل فيه ثم للصلاة لم يمتنع
الفريضة والأدلة ثم تذكر كل من التمسكات الضعيفة ليكون ذلك بينها على ما صرح المحلل في

۲۷

۲۷

کھانہ میں یہ مسئلہ ان امور کو مان و جا علیہ تھا کہ ان کو کھانا کھانے کے لیے

[illegible]

[illegible]

۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲

ثم عند الدخول يظهر الترتيب فلا يقع الا واحدة وفي كالت طاق لوطا في دخلت الدار
في الوقوع على بالزاي ١٢ اي تقع الاولى وتكون الثانية باقية بالاولى
فعند الحقيقة وقع في الحال لفت الثانية والثالثة وعند ما يقع الواحد عند
لأنه لا تسكت على الاولى بل هي باقية مع الثانية والثالثة
لما ذكرنا وان كانت المراجعة مدحها فان قدم الشرط تعلقت الاولى بالدخول وتوقع ثنائيا
من تصديق الحكم بالدخول ثم ظهور الترتيب عند الدخول
للحقيقة وان اخرج الشرط وقع ثنائيا في الحاد وتعلقت الثالثة بالدخول وعند ما يتعلق الكل
بالدخول
في الفصلين فصل بل لتدارك الغلط باقامة الثاني مقام الاول فاذا قلنا غير المدح
بجوابه عن التعليق ١٢ بالزاي
ان طاق واحدة لا بل ثنتين وقعت واحدة لان قوله لا بل ثنتين يقع عن الاول باقامة الثاني
مقام
الاول لم يصح حقا فبقية الكلام فلا يبقى محل عند قوله ثنتين لو كانت مدحها يقع الثلاث
بجوابه عن التعليق ١٢ بالزاي
بمحدود على الف بل لقان حيث كانت الا ف عند اذ قلنا في موضع ثنائيا
اي لفظ ١٢
للفظ لتدارك الغلط باثبات الثاني مقام الاول لم يصح ابطال الاول وتوضيح الثاني مع
بجوابه عن التعليق ١٢ بالزاي
وذلك بطريق زائد الالف على الالف كالمستدرك انت طاق واحد لا بل ثنتين كمدع الشك
اي لفظ ١٢
اخذ في الغلط انما يكون في الاتحاد والاشارة فكم يصح اللفظ لتدارك الغلط في الامر
بجوابه عن التعليق ١٢ بالزاي
حتى كذا الظاهر بطريق الاحتياط فان قال كنت طلقك من اجل ان ثنتين يقع ثنائيا كذا
بجوابه عن التعليق ١٢ بالزاي
لكن الاستدراك بعد النفي محجة اثبات ما بعدة فاما في مقابلة ثنائيا بل ليله والعطف
بجوابه عن التعليق ١٢ بالزاي
الكل انما يتحقق عند ساق الكلام فان كان الكلام مستقفا لتعلق النفي بالثبات الذي بعد ولا
بجوابه عن التعليق ١٢ بالزاي
مستأنف مثاله ما ذكره محد في الجامع قال اهدأ على الف من اجل فلا ولو كنت عصب
بجوابه عن التعليق ١٢ بالزاي
مستأنف فظ ان النفي كان السبب لنفسه كالب في الف على الف من ثمن هذه الحارة فقال لعلها
بجوابه عن التعليق ١٢ بالزاي
جاريتك لكن عليك يلزمه المال فظ ان النفي في الثاني في قوله فقال لعلها فقال
بجوابه عن التعليق ١٢ بالزاي
لا يتوهم ان على ثنائيا وان كان النفي في الثاني في قوله فقال لعلها فقال
بجوابه عن التعليق ١٢ بالزاي

قوله في الغلط انما يكون في الاتحاد والاشارة فكم يصح اللفظ لتدارك الغلط في الامر حتى كذا الظاهر بطريق الاحتياط فان قال كنت طلقك من اجل ان ثنتين يقع ثنائيا كذا لكن الاستدراك بعد النفي محجة اثبات ما بعدة فاما في مقابلة ثنائيا بل ليله والعطف الكل انما يتحقق عند ساق الكلام فان كان الكلام مستقفا لتعلق النفي بالثبات الذي بعد ولا مستأنف مثاله ما ذكره محد في الجامع قال اهدأ على الف من اجل فلا ولو كنت عصب مستأنف فظ ان النفي كان السبب لنفسه كالب في الف على الف من ثمن هذه الحارة فقال لعلها جاريتك لكن عليك يلزمه المال فظ ان النفي في الثاني في قوله فقال لعلها فقال لا يتوهم ان على ثنائيا وان كان النفي في الثاني في قوله فقال لعلها فقال

[illegible]

في الدار في ملكه يكون ذلك طلاقا اطلاقا في جميع الاماكن وما عتبر معه الظاهر قلنا اذا اختلف على فعل
واضافه الى ان كان او كان فان كان الفعل جائزا بالفاعل بشرط كون الفاعل في ذلك الزمان او المكاني والفاعل
المحل بشرط كون المحل في ذلك الزمان المكاني لان الفعل لما تحقق في ذلك الزمان المكاني في جميع الاماكن
قال اشتمت في المسجد فاشتمت وهو في المسجد المستقيم خارج المسجد ولو كان الشاة خارج المسجد
المستقيم في المسجد ولو كان صهرك او شريكك في المسجد بشرط كون المصوب الشئ في المسجد
لو كان الصواب الشاة ولو كان قتلتك في يوم الخميس فخرجت في يوم الخميس ولو كان
ومات في الجمعة لمحت في السبت في الفعل قيدت في الشرط انما اذا قل انت طلاق في محل الدار
فقد عتد الشرط ووقع الطلاق في الدار ولو قل انت طلاق في حضتك ان كانت الحصة مع الطلاق
ولا يتعلق الطلاق بالحصة فالجاءع لو قل انت طلاق في صحن يوم المظفر حتى قطع الحجر ولو ان مضى يوم
ذلك في الليل وقع الطلاق عند غروب الشمس عند كونه الشرط انما ان كان اليوم تطلق حينئذ
الساعة فلو ان ياد اقول انت طلاق في مشية الله تعالى او في راحة الله تعالى فانك تطلق في
الاصول ان يكون النبع ملصقا بالاصل ان يكون الاصل ملصقا بالنبع فاذا اختلف
في البذل في ذلك البيع دل ذلك على ان النبع ملصق بالاصل فلا يكون متبعا فيكون مقدر قلنا اذا
تبع متبعا في العبد من الحصة وهو يكون الكفر في غير الاستدلال قبل القبض ولو اختلف
الحصة وهو هذا العبد الكرمي او يكون العبد سلبا لا يبيع الا في حلقه ولو اختلف
في البذل في ذلك البيع دل ذلك على ان النبع ملصق بالاصل فلا يكون متبعا فيكون مقدر قلنا اذا
تبع متبعا في العبد من الحصة وهو يكون الكفر في غير الاستدلال قبل القبض ولو اختلف
الحصة وهو هذا العبد الكرمي او يكون العبد سلبا لا يبيع الا في حلقه ولو اختلف

م دانه شکره فی موضع دانه هم المخرج الشارح توران خرجت لان الاسر مدخل المخرج قد مضى واما المخرج فمخرج واما المخرج فمخرج
ان اخبرني بقدم غلوان فالت حرف ذلك على الخبر الصادق ليكون الخبر لصفا بالقدم فلو احب كذا
لا يعق و لو قال ان خبرتي ان فلانا قدم فالت حرف ذلك على مطلق الخبر فلو احب كذا فالت حرف ذلك
لامرته ان خرجت من الدار لا باذني فالت كذا تحتاج الى الاذن كل مرة اذ المستثنى خرج مطلقا
فلو خرجت للمرة الثانية بدون الاذن طلعت لو قال ان خرجت من الدار لان اذن لك فالت حرف ذلك
من حق فخرجت مرة اخرى بدون الاذن لانطلق في الزيادة اذ قال ان طلعت فالت حرف ذلك
الله تعالى انكم تظنون فصل في وجوب البيان على سبعة انواع بيان تقرير وبيان تفسير
وبيان ضرورة وبيان حال وبيان عطف وبيان تبادل املاو وبيان يكون معنى اللفظ
لكنه يحتمل غيره فيمن المراد بملع الظاهر يتقرر حكم الظاهر ببيان ومثاله اذ قال فلان على
فغير حطة بقدر المدد والف من فقر المدد فانه يكون بيان تقرير بان المطلق كان محمدا على
البلد فانه مع احتمال ارادة الغير اذ ان ذلك فقد قرره ببيان ومثاله اذ قال فلان على
فان كان عندك كانت بطاقتها بقدر الامانة مع احتمال ارادة الغير اذ ان ذلك فقد قرره ببيان ومثاله اذ قال
فصل في البيان التفسير فهو اذا كان اللفظ غير مكتوف المراد فكشفه ببيان ومثاله اذ قال
فلان على حق ثم فسر الشيء اذ قال على عشرة وبنف فسر البنف قال على اربع وفسرها بقدر
حكم هذين النوعين من البيان يصح وجه ومقصود فصل في بيان التفسير واما
بيان التفسير فهو ان يتغير ببيان مع كلامه نظير التعليق الاستثناء وقد اختلف الفقهاء في
الفصلين فقالوا انهما يندرجان في الشرط سبب من وجوب الشرط لا قبله قال الشافعي من التفسير سبب
الا ان عدم الشرط مانع من حكم وفائدة الحد نظير انما اذ قال لا حبسية ان تزوجت فالت حرف ذلك

م دانه شکره فی موضع دانه هم المخرج الشارح توران خرجت لان الاسر مدخل المخرج قد مضى واما المخرج فمخرج واما المخرج فمخرج
ان اخبرني بقدم غلوان فالت حرف ذلك على الخبر الصادق ليكون الخبر لصفا بالقدم فلو احب كذا
لا يعق و لو قال ان خبرتي ان فلانا قدم فالت حرف ذلك على مطلق الخبر فلو احب كذا فالت حرف ذلك
لامرته ان خرجت من الدار لا باذني فالت كذا تحتاج الى الاذن كل مرة اذ المستثنى خرج مطلقا
فلو خرجت للمرة الثانية بدون الاذن طلعت لو قال ان خرجت من الدار لان اذن لك فالت حرف ذلك
من حق فخرجت مرة اخرى بدون الاذن لانطلق في الزيادة اذ قال ان طلعت فالت حرف ذلك
الله تعالى انكم تظنون فصل في وجوب البيان على سبعة انواع بيان تقرير وبيان تفسير
وبيان ضرورة وبيان حال وبيان عطف وبيان تبادل املاو وبيان يكون معنى اللفظ
لكنه يحتمل غيره فيمن المراد بملع الظاهر يتقرر حكم الظاهر ببيان ومثاله اذ قال فلان على
فغير حطة بقدر المدد والف من فقر المدد فانه يكون بيان تقرير بان المطلق كان محمدا على
البلد فانه مع احتمال ارادة الغير اذ ان ذلك فقد قرره ببيان ومثاله اذ قال فلان على
فان كان عندك كانت بطاقتها بقدر الامانة مع احتمال ارادة الغير اذ ان ذلك فقد قرره ببيان ومثاله اذ قال
فصل في البيان التفسير فهو اذا كان اللفظ غير مكتوف المراد فكشفه ببيان ومثاله اذ قال
فلان على حق ثم فسر الشيء اذ قال على عشرة وبنف فسر البنف قال على اربع وفسرها بقدر
حكم هذين النوعين من البيان يصح وجه ومقصود فصل في بيان التفسير واما
بيان التفسير فهو ان يتغير ببيان مع كلامه نظير التعليق الاستثناء وقد اختلف الفقهاء في
الفصلين فقالوا انهما يندرجان في الشرط سبب من وجوب الشرط لا قبله قال الشافعي من التفسير سبب
الا ان عدم الشرط مانع من حكم وفائدة الحد نظير انما اذ قال لا حبسية ان تزوجت فالت حرف ذلك

م دانه شکره فی موضع دانه هم المخرج الشارح توران خرجت لان الاسر مدخل المخرج قد مضى واما المخرج فمخرج واما المخرج فمخرج
ان اخبرني بقدم غلوان فالت حرف ذلك على الخبر الصادق ليكون الخبر لصفا بالقدم فلو احب كذا
لا يعق و لو قال ان خبرتي ان فلانا قدم فالت حرف ذلك على مطلق الخبر فلو احب كذا فالت حرف ذلك
لامرته ان خرجت من الدار لا باذني فالت كذا تحتاج الى الاذن كل مرة اذ المستثنى خرج مطلقا
فلو خرجت للمرة الثانية بدون الاذن طلعت لو قال ان خرجت من الدار لان اذن لك فالت حرف ذلك
من حق فخرجت مرة اخرى بدون الاذن لانطلق في الزيادة اذ قال ان طلعت فالت حرف ذلك
الله تعالى انكم تظنون فصل في وجوب البيان على سبعة انواع بيان تقرير وبيان تفسير
وبيان ضرورة وبيان حال وبيان عطف وبيان تبادل املاو وبيان يكون معنى اللفظ
لكنه يحتمل غيره فيمن المراد بملع الظاهر يتقرر حكم الظاهر ببيان ومثاله اذ قال فلان على
فغير حطة بقدر المدد والف من فقر المدد فانه يكون بيان تقرير بان المطلق كان محمدا على
البلد فانه مع احتمال ارادة الغير اذ ان ذلك فقد قرره ببيان ومثاله اذ قال فلان على
فان كان عندك كانت بطاقتها بقدر الامانة مع احتمال ارادة الغير اذ ان ذلك فقد قرره ببيان ومثاله اذ قال
فصل في البيان التفسير فهو اذا كان اللفظ غير مكتوف المراد فكشفه ببيان ومثاله اذ قال
فلان على حق ثم فسر الشيء اذ قال على عشرة وبنف فسر البنف قال على اربع وفسرها بقدر
حكم هذين النوعين من البيان يصح وجه ومقصود فصل في بيان التفسير واما
بيان التفسير فهو ان يتغير ببيان مع كلامه نظير التعليق الاستثناء وقد اختلف الفقهاء في
الفصلين فقالوا انهما يندرجان في الشرط سبب من وجوب الشرط لا قبله قال الشافعي من التفسير سبب
الا ان عدم الشرط مانع من حكم وفائدة الحد نظير انما اذ قال لا حبسية ان تزوجت فالت حرف ذلك

طابق أو قال العبد الغير ملكة فكانت حر يكون التعلق باطلا عنه لان حكم التعلق
 الفقد عند الحكم علة والطلاق والعنا وهذا لم يتفق عليه لعدم اضافته الى المحل فبطل
 حكم التعلق فلا يصح التعلق وعندنا ان حكم التعلق صحيحا حتى لو تزوجها بغير الطلاق لان
 كرمه انما يفقد علة عند وجود الشرط والمالك تلت عند وجود الشرط فيصح هذا للعبد
 مثلا شرط صحته التعلق لو وقع في صورة عدم المالك ان يكون مضافا الى المالك الى
 الملك حتى لو قال احببته ان دخلت الدار فانت طالق لم تزوجها ووجد الشرط يقع
 وكذلك طول الحره يمنع جواز نکاح الامه عنه لان الكتاب على نکاح الامه لعدم وجود
 كان الشرط عدم وجود الشرط مانع من الحكم فلا يجوز وكذلك قال الشافعي حر لا نفقه
 المستوفى الا اذا كانت حاملا لان الكتاب على الاتفاق باسجل لقوله فاعوان كن اولاد
 واففقوا عليهم حتى يرضعوا من لبنهن فنعند عدم محمل ان الشرط عدم النكاح مانع
 عنه وعندنا لما لم يكن عدم الشرط مانعا من الحكم جاز ان يثبت الحكم بدليله فنجزى كما
 الامه ويجب الاتفاق بالعمومات ومن قواع هذا النوع ترتب الحكم على الاسم الموصوف
 فانه بمنزلة تعلق الحكم بذلك الوصف عنه وعلى هذا قال الشافعي فلا يجوز نکاح الامه
 الكتابية لان النص يثبت الحكم على امة مؤمنة لقوله نعم فتيانكم المؤمنات فتقبلن
 فيمنع الحكم عند عدم الوصف فلا يجوز نکاح الامه الكتابية ومن صواب بيان التغير
 الاستثناء ذهب اصحابنا الى ان الاستثناء الحكم بالبايعد شيئا كان له يملك الا بائني وغيره
 يفقد علة من المحل لان الاستثناء يخرجها من العمل غير انه عدم الشرط في باب التعلق ومثل هذا

طاق اوقا بعد الغيران ملكه شخوات حر يكون التعلق باطلا عنه لان حكم التعلق
 انقضاء صد الحكم على الطلاق والعنا وهذا لا يتفق عليه لعدم اضافته الى المحل فبطل
 حكم التعلق فلا يصح التعلق وعندها كان التعلق صحيحا حتى لو تزوجها يقع الطلاق لان
 كلامه انما يتفق عليه عند وجود الشرط والمالك تلت عند وجود الشرط فيصح هذا للغير
 قلنا شرط صحة التعلق لو وقع في صورة عدم المالك ان يكون مضافا الى المالك الى
 المالك حتى لو كان احديهما ان دخلت الدار فانت طالق لانه زوجا ووجد الشرط يقع
 وكذلك طول الحرة يمنع جواز نکاح الامة عنه لان الحكم على نکاح الامة بعدم وجود
 كان الشرط عدمه وعدم الشرط مانع من الحكم فلا يجوز وكذلك قال الشافعي ثم لا نفقه
 المسبوق الا اذا كانت حاملا لان الكتاب على الاتفاق باسجل بقوله نقاوان كن اولاد حمل
 وانفقوا عليهم حتى يرضعوا فلو لم يرضعوا فلو لم يرضعوا فلو لم يرضعوا فلو لم يرضعوا
 عنده وعند المالك يمكن عدم الشرط مانع من الحكم جاز ان ثبت الحكم بدليله فيجوز نکاح
 الامة ويصح الاتفاق بالعمومات من توقيع هذا النوع ترتب الحكم على الاسم الموصوف
 فانه بمنزلة تعلق الحكم بذلك الوصف عنه وعلى هذا قال الشافعي فلا يجوز نکاح الامة
 الكتابية لان النص تب الحكم على امة مؤمنة لقوله فاما فتيانكم المؤمنات فتقتلن
 فيمنع الحكم عند عدم الوصف فلا يجوز نکاح الامة الكتابية ومن صور بيان التغيير
 الاستثناء فيجب اصحابنا ان الاستثناء حكم بالبعد الشيا كان لم يكن كما لا يخفى
 بغيره لان الحكم ان الاستثناء يغير من العمل بغيره عدم الشرط في التعلق فيقال هذا

عليه السلام بالبيع الطعام بالطعام الاسود فبقي ففد الشاة ثم بعد الكلام انعقد على بيع الطعام
بالطعام على الاطلاق عمنه المحلة صوابا بالاستثناء وبقي الباقي تحت حكم الصلح
والتسوية هذا هو البيع الحقة من الطعام بحفتين منه عند البيع حقة لا بد من المص
لان للمالك يفتيد ببيع يمكن العدم من انما التساوي التفاضل في كل روى الى يني
العاجز فاعلا لا بد من تحت المصداق المسوق كاختار جاع فضية الحول وروى في التغيير وما اذا
نقلان على الف دقة فتقوله على قيد الجوى هو قوله ودية غير الى الخط وقوله اعطيت
الفاصله اقضها مرجلة في التغيير وكذا قول الفروع على الف روى حكم في التغيير انه يصح
موصوفا ولا يصح كونه بعد هذا مسائل خلت فيها العلم بانها مرجلة في التغيير فيصير
الوصل او مرجلة بيان التبدل ولا يصح سيأتي طر في بيان التبدل فصل واما بيان
تمثاله ففوقه تقاووز ابواه فلازمة التثنت وجب الشك بين الاولين ثم بين نصيب التام فصلا لا
بيان النصيب الا ب على هذا قلنا اذا بينا نصيب المضارب سكتا عن نصيب المالك في الشركة
وكذلك لو بينا نصيب المالك سكتا عن نصيب المضارب بيان او على هذا حكم المضاربة وكذا
لو اوصو له ذلك فلو بالف ثم بين نصيب احد كما كان ذلك بيان النصيب الاخر ولو طلق
احد امر له ثم وطى احد كما كان ذلك بيان الطلاق في كل واحد من الرضى في الحق المسمى
يخفى فكل من حل الرضى في الاما نشت بطريقين فلا يقع حجة الملك باعتبار حال المصطلح
واما بيان الحاشية اذا ارادى صاحب الشرح امر مائة فلم ينع ذلك كان سكتة عن غير البيا
الله مشرع والتفريع اذا علم البيع وسكت كان ذلك بمنزلة البيان اذ زيد ذلك والبكر اذا

[illegible]

الظاهر في علم السلام تكثير لكم الاحاديث بعد اذا روي لكم عن حديث فاعرضوا على كتاب الله فما
وافقوا فاقبلوه وما خالفوه ردوه وحقق ذلك فيما روي عن علي بن طالب لانه قال كانت الزواة على ثلثة
شئ من شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عرف معنى كلمة اعرابا من قبيله فسمع بعضهم وهم يعرفون
كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى قبيلة تروى بغير نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم فغير المعنى وهو
المعنى لا يتعارف ومناقب لم يعرف فثقلت ذروى لم يسمع اذ روى فسمع منه اناس فظنوا من مناخا
ذلك استهم من الناس فبالله وبالله وجب الخبر على الكتاب السنة المشهورة ونظر العرض على الكتاب
الذي في رواية عنده من ذرية طين صاه وخرجوا على الكتاب فخرجوا على الفقه فقامه حال محض ان
فانهم كانوا يستنبطون بالاجازة فبعثوا بالماء وكان من ذلك ان كان هذا الشخص لا يظهر اهل العلم
وكذلك قوله عليه السلام اعمامة نكح نفسها بغير إذن ولما فتنى بها باطل باطل باطل فخرج
فقالوا لا تقبلوه من ان ينكحوا ارحم فان الكتاب لو ثبت الصحيح مصلح مثال العرض على الخبر
رواية القضاء بشاهدين يمين فان خرج مخالفا لقوله عليه السلام البيعة على المد واليمين على من
وباعتبار المعنى فلهذا هو الاجل اخرج مخالفا للظاهر لا يمين من هو مخالفة الظاهر عدم استهلال
يعم به البليغ في الصلح الاول والثاني لانهم يمتثلون بالتقصير متباعدة السنة فاذ لم ينكحوا
الحكمة وعموم البليغ كاذل علامة عدم حتمه متلك في الحكمة اذا اخبروا احد امر متزوج
فان رضاع الطاري جار ان يعقل على خيرة ويزوج اختها ولو اخبرها العقد كان باطلا حكم
لا يقبل وكذلك اذا جلب المهر فزوجها ولو طرد ايها وهو غايه كما تفعل على من تزوج بغيره
عليه الصلح فخير ولحد عليها واجب العمل به ولو طرد ما يعلم حاله فخير ولحد عليها الجائز ان يرضى
المصلحة

الظاهر في علم السلام تكثير لكم الاحاديث بعد اذا روي لكم عن حديث فاعرضوا على كتاب الله فما وافقوا فاقبلوه وما خالفوه ردوه وحقق ذلك فيما روي عن علي بن طالب لانه قال كانت الزواة على ثلثة شئ من شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عرف معنى كلمة اعرابا من قبيله فسمع بعضهم وهم يعرفون كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى قبيلة تروى بغير نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم فغير المعنى وهو المعنى لا يتعارف ومناقب لم يعرف فثقلت ذروى لم يسمع اذ روى فسمع منه اناس فظنوا من مناخا ذلك استهم من الناس فبالله وبالله وجب الخبر على الكتاب السنة المشهورة ونظر العرض على الكتاب الذي في رواية عنده من ذرية طين صاه وخرجوا على الكتاب فخرجوا على الفقه فقامه حال محض ان فانهم كانوا يستنبطون بالاجازة فبعثوا بالماء وكان من ذلك ان كان هذا الشخص لا يظهر اهل العلم وكذلك قوله عليه السلام اعمامة نكح نفسها بغير إذن ولما فتنى بها باطل باطل باطل فخرج فقالوا لا تقبلوه من ان ينكحوا ارحم فان الكتاب لو ثبت الصحيح مصلح مثال العرض على الخبر رواية القضاء بشاهدين يمين فان خرج مخالفا لقوله عليه السلام البيعة على المد واليمين على من وباعتبار المعنى فلهذا هو الاجل اخرج مخالفا للظاهر لا يمين من هو مخالفة الظاهر عدم استهلال يعم به البليغ في الصلح الاول والثاني لانهم يمتثلون بالتقصير متباعدة السنة فاذ لم ينكحوا الحكمة وعموم البليغ كاذل علامة عدم حتمه متلك في الحكمة اذا اخبروا احد امر متزوج فان رضاع الطاري جار ان يعقل على خيرة ويزوج اختها ولو اخبرها العقد كان باطلا حكم لا يقبل وكذلك اذا جلب المهر فزوجها ولو طرد ايها وهو غايه كما تفعل على من تزوج بغيره عليه الصلح فخير ولحد عليها واجب العمل به ولو طرد ما يعلم حاله فخير ولحد عليها الجائز ان يرضى المصلحة

بأن يتم **فصل خبر واحد** في أربعة مواضع خالصة لله تعالى باليقين والخاصية
العبدية الزاخرة باليقين الزاخرة خالصة ما فيه الزاخرة موجه أما الأول فيقبل
فيه خبر الواحد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الأعرابي لهدل مصداقاً لما الثاني
فيشترط في العدد والعدالة ونظيرة المنازعات وأما الثالث فيقبل فيه خبر الواحد كان
ونظيرة العاقل وأما الرابع فيشترط فيه ما للعدالة عند الخيفة في نظيرة الغرض
البحت الثالث في الإجماع هذه الأمة بعد ما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في موضع
حجة العمل بأشراكها كرهت هذه الأمة ثم الإجماع على أربعة أقسام إجماع الصحابة في موضع
على حكم الحادثة نصاً ثم إجماعهم في موضع البعض سكوت السابقين عن الرد ثم إجماع من بعدهم
في قول السلف إجماع أهل السلف الأول هو منزلة أئمة كمال الله في إجماع من بعدهم
من الإجماع إجماع المتأخرين على قول السلف بمنزلة الصحيح الأحاد والمعتد في هذا الباب إجماع
الرواية الإجماع ولا يعتبر بقول العوام المتكلم والحد الذي لا يصير في أصل الفقه ثم بعد ذلك
على نوعين مركب وغير مركب مجتمع على رأي حكم الحادثة مع وجوب الاختلاف في العلة ومثاله
على وجوب الانتقاض عند الفحش مرة أما عند إنباء على النقي وأما بعدة فبناء على المشاهدة
من الإجماع لا يتوجه بعد الفساد أحد الحذين حتى لو ثبت أن النبي غير ناقص فلو خيفة
بأنه ناقص فيه ولو ثبت أن النبي ناقص فالشافعي لا يقول بالانتقاض فيه لفساد العلة التي هي
الحكم والفساد تنويعهم في الطرفين كما أن يكون أبو خيفة هم مصيباً مسألة المشاهدة مستندة
والشافعي مصيباً في مسألة التي تحيط أو مسألة المسألة في هذا البناء وجوب الإجماع على

منهم من قال بان الإجماع هو إجماع الصحابة في موضع الحادثة نصاً ثم إجماعهم في موضع البعض سكوت السابقين عن الرد ثم إجماع من بعدهم في قول السلف إجماع أهل السلف الأول هو منزلة أئمة كمال الله في إجماع من بعدهم من الإجماع إجماع المتأخرين على قول السلف بمنزلة الصحيح الأحاد والمعتد في هذا الباب إجماع الرواية الإجماع ولا يعتبر بقول العوام المتكلم والحد الذي لا يصير في أصل الفقه ثم بعد ذلك على نوعين مركب وغير مركب مجتمع على رأي حكم الحادثة مع وجوب الاختلاف في العلة ومثاله على وجوب الانتقاض عند الفحش مرة أما عند إنباء على النقي وأما بعدة فبناء على المشاهدة من الإجماع لا يتوجه بعد الفساد أحد الحذين حتى لو ثبت أن النبي غير ناقص فلو خيفة بأنه ناقص فيه ولو ثبت أن النبي ناقص فالشافعي لا يقول بالانتقاض فيه لفساد العلة التي هي الحكم والفساد تنويعهم في الطرفين كما أن يكون أبو خيفة هم مصيباً مسألة المشاهدة مستندة والشافعي مصيباً في مسألة التي تحيط أو مسألة المسألة في هذا البناء وجوب الإجماع على

[illegible]

[illegible]

من حكي التصرف في السنة شرط والصحة بالقياس على النعمان هذا هو التغيير في الوضوء على طهارة
الالتفات إلى ذلك أنه أقبلنا على شرط الحجب في شرط الطهارة وسنزل على كماله قياسا وجوب
نظر الطهارة في الوضوء مثل المثال وهو لا يعقل معناه حتى جاز الوضوء بين الوضوءين
بعيد من النعمة بالقياس على نبيذ التمر أو في الوضوء أو احتج من بني على صلواته بالقياس على
سبعة من السبع لأن الحكم في الأصل يعقل معناه استعمال التعدي إلى المخرج ومن هذا قال أصحابنا
فقلنا نجسنا إذا اجتمعنا صار قاطنا من وإذا اختلفنا بقيتا على الطهارة بالقياس على إذا وقعت الجفنة
القليل لأن الحكم في الأصل لا يوجب معقول معناه مثال الرابع من أول القليل لا يوجب في قول
المتصرف في السنة كما حمل في الجفنة على غير الجفنة فيكون حكمه بالقياس السار وانما كان
لأنه أخذ من غير شرطه الحجب وقد شاركه البناء في هذا المعنى فيكون سارا بالقياس على هذا المعنى
لم يوضع في اللغة والدليل على هذا النوع من القياس العرب يسمون القدر الذي هو كذا وكذا كذا
هذا الاسم الذي هو في اللغة في الأصل اللغوي في هذا ذلك لوجوه العلة ولا هذا نوع
والإبطال لأسباب الترجيح وذلك أن السبع جعل سببا في الحكم فإذا أعطنا الحكم على السبع
أخذ من غير شرطه الحجب في السبب كان الأصل هو غير الشرط وكذلك جعل من غير سبب في الحكم
فإذا أعطنا الحكم بامر من غير شرطين الحكم كان في الأصل غير الشرط الخامس ما يكون الحكم
كما يقال عند الرقبة الكفاية وكفاية العين الظاهر لا يجوز بالقياس على كفاية العقل ولو جامع حكم في خلاف
سائر أقطام بالقياس على الصانع من أجل أن يحمل بالقياس على الصانع والمتبع له العلم بالقياس على الصانع
يصوم بعد بالقياس على الصانع من أجل أن يحمل بالقياس على الصانع والمتبع له العلم بالقياس على الصانع

لأنه قد ثبت في السنة شرط والصحة بالقياس على النعمان هذا هو التغيير في الوضوء على طهارة
الالتفات إلى ذلك أنه أقبلنا على شرط الحجب في شرط الطهارة وسنزل على كماله قياسا وجوب
نظر الطهارة في الوضوء مثل المثال وهو لا يعقل معناه حتى جاز الوضوء بين الوضوءين
بعيد من النعمة بالقياس على نبيذ التمر أو في الوضوء أو احتج من بني على صلواته بالقياس على
سبعة من السبع لأن الحكم في الأصل يعقل معناه استعمال التعدي إلى المخرج ومن هذا قال أصحابنا
فقلنا نجسنا إذا اجتمعنا صار قاطنا من وإذا اختلفنا بقيتا على الطهارة بالقياس على إذا وقعت الجفنة
القليل لأن الحكم في الأصل لا يوجب معقول معناه مثال الرابع من أول القليل لا يوجب في قول
المتصرف في السنة كما حمل في الجفنة على غير الجفنة فيكون حكمه بالقياس السار وانما كان
لأنه أخذ من غير شرطه الحجب وقد شاركه البناء في هذا المعنى فيكون سارا بالقياس على هذا المعنى
لم يوضع في اللغة والدليل على هذا النوع من القياس العرب يسمون القدر الذي هو كذا وكذا كذا
هذا الاسم الذي هو في اللغة في الأصل اللغوي في هذا ذلك لوجوه العلة ولا هذا نوع
والإبطال لأسباب الترجيح وذلك أن السبع جعل سببا في الحكم فإذا أعطنا الحكم على السبع
أخذ من غير شرطه الحجب في السبب كان الأصل هو غير الشرط وكذلك جعل من غير سبب في الحكم
فإذا أعطنا الحكم بامر من غير شرطين الحكم كان في الأصل غير الشرط الخامس ما يكون الحكم
كما يقال عند الرقبة الكفاية وكفاية العين الظاهر لا يجوز بالقياس على كفاية العقل ولو جامع حكم في خلاف
سائر أقطام بالقياس على الصانع من أجل أن يحمل بالقياس على الصانع والمتبع له العلم بالقياس على الصانع
يصوم بعد بالقياس على الصانع من أجل أن يحمل بالقياس على الصانع والمتبع له العلم بالقياس على الصانع

في سنة من السنة شرط والصحة بالقياس على النعمان هذا هو التغيير في الوضوء على طهارة
الالتفات إلى ذلك أنه أقبلنا على شرط الحجب في شرط الطهارة وسنزل على كماله قياسا وجوب
نظر الطهارة في الوضوء مثل المثال وهو لا يعقل معناه حتى جاز الوضوء بين الوضوءين
بعيد من النعمة بالقياس على نبيذ التمر أو في الوضوء أو احتج من بني على صلواته بالقياس على
سبعة من السبع لأن الحكم في الأصل يعقل معناه استعمال التعدي إلى المخرج ومن هذا قال أصحابنا
فقلنا نجسنا إذا اجتمعنا صار قاطنا من وإذا اختلفنا بقيتا على الطهارة بالقياس على إذا وقعت الجفنة
القليل لأن الحكم في الأصل لا يوجب معقول معناه مثال الرابع من أول القليل لا يوجب في قول
المتصرف في السنة كما حمل في الجفنة على غير الجفنة فيكون حكمه بالقياس السار وانما كان
لأنه أخذ من غير شرطه الحجب وقد شاركه البناء في هذا المعنى فيكون سارا بالقياس على هذا المعنى
لم يوضع في اللغة والدليل على هذا النوع من القياس العرب يسمون القدر الذي هو كذا وكذا كذا
هذا الاسم الذي هو في اللغة في الأصل اللغوي في هذا ذلك لوجوه العلة ولا هذا نوع
والإبطال لأسباب الترجيح وذلك أن السبع جعل سببا في الحكم فإذا أعطنا الحكم على السبع
أخذ من غير شرطه الحجب في السبب كان الأصل هو غير الشرط وكذلك جعل من غير سبب في الحكم
فإذا أعطنا الحكم بامر من غير شرطين الحكم كان في الأصل غير الشرط الخامس ما يكون الحكم
كما يقال عند الرقبة الكفاية وكفاية العين الظاهر لا يجوز بالقياس على كفاية العقل ولو جامع حكم في خلاف
سائر أقطام بالقياس على الصانع من أجل أن يحمل بالقياس على الصانع والمتبع له العلم بالقياس على الصانع
يصوم بعد بالقياس على الصانع من أجل أن يحمل بالقياس على الصانع والمتبع له العلم بالقياس على الصانع

في المنصوص عليهم انما يعرف كون المعلقة بالكلام بالاسناد وبالكلام بالاسناد انما يقال
المعلقة بالكلام بكثرة الطواف فانها لجعل علة لسقوط المخرج الاسناد في قوله لعل ليس عليك ولا عليهم
بعد من طوافي عليك كما يصحكم على بعض من اسقط من الله عليه السلام من حاشية سواهم كما يحكم هذه العلة
على السلام لغيره ليست نكحة فانها من طوافي عليك والطواف فاقاسوا بما ليس في البيت كما لقا
على طوافه بعله الطواف وكذلك في تعبيره من الله بكم الميسر بل بكم العشر من المشرع ان الاطراف المبرص
ليست عليهم ليعلموا انهم يتكلمون ما يتبع في نظارهم والاثبات بوضعية الوقت فالتعريف في انهم لم يرد
المعلق قال اني استفتيهم المسند الذي في ايام رمضان واجبا اخر يقع عن وجوبه لانه لما ثبت له الرجوع الى
بلده وهو الاطراف فثبت له ذلك بما ترجع الى مصالح دينه وهو خرج المصنف عن هذه الحاشية ومثال
المعلق بالسنة وفيه عليه السلام ليس الرضا عن تمام قائما وقاعد او رعا وساجدا لما هو في الواقع
مضطجوا فانه اذا نام مضطجوا استخرجت مفادها لاجل استرخاء المفصلات عند فقد الحكم هذه العلة
مستند او مستكملت التي لو ازيل عند لسقوط ذلك لعدم هذه العلة لا اجماع والشكر وكذلك في
بوصا وصل وان قطع الدم على الحصيد فانه صرح في الخبر جعل الفجار الدم علة فنعلم هذه العلة الى
الحجة ومثال العلة المعلقة بالايجاع فياخذ الصغر علة لكونه الابن في الصغير فثبت حكم وهو الصغير
والبلوغ عن عقله لرواية الاشجعي في قوله فعلم الحكم بالحاشية هذه العلة والفجار الدم علة لا اجماع
لما في خبر المستحاضة فينبغي الحكم على ما لوحي العلة ثم بعد ذلك نقول القياس على نوعين احدهما ان يكون
الثاني في الاصل والثاني ان يكون خبرا مثالا للاتحاد في العلة واقلنا الصغر علة لكونه الابن كما في العلم
الاتحاد في خبر العلة فيها وفيه ثبت الحكم والشئ الصغير وكذلك الطواف علة لسقوط طاعة السوا

قوله في المنصوص عليهم انما يعرف كون المعلقة بالكلام بالاسناد وبالكلام بالاسناد انما يقال
المعلقة بالكلام بكثرة الطواف فانها لجعل علة لسقوط المخرج الاسناد في قوله لعل ليس عليك ولا عليهم
بعد من طوافي عليك كما يصحكم على بعض من اسقط من الله عليه السلام من حاشية سواهم كما يحكم هذه العلة
على السلام لغيره ليست نكحة فانها من طوافي عليك والطواف فاقاسوا بما ليس في البيت كما لقا
على طوافه بعله الطواف وكذلك في تعبيره من الله بكم الميسر بل بكم العشر من المشرع ان الاطراف المبرص
ليست عليهم ليعلموا انهم يتكلمون ما يتبع في نظارهم والاثبات بوضعية الوقت فالتعريف في انهم لم يرد
المعلق قال اني استفتيهم المسند الذي في ايام رمضان واجبا اخر يقع عن وجوبه لانه لما ثبت له الرجوع الى
بلده وهو الاطراف فثبت له ذلك بما ترجع الى مصالح دينه وهو خرج المصنف عن هذه الحاشية ومثال
المعلق بالسنة وفيه عليه السلام ليس الرضا عن تمام قائما وقاعد او رعا وساجدا لما هو في الواقع
مضطجوا فانه اذا نام مضطجوا استخرجت مفادها لاجل استرخاء المفصلات عند فقد الحكم هذه العلة
مستند او مستكملت التي لو ازيل عند لسقوط ذلك لعدم هذه العلة لا اجماع والشكر وكذلك في
بوصا وصل وان قطع الدم على الحصيد فانه صرح في الخبر جعل الفجار الدم علة فنعلم هذه العلة الى
الحجة ومثال العلة المعلقة بالايجاع فياخذ الصغر علة لكونه الابن في الصغير فثبت حكم وهو الصغير
والبلوغ عن عقله لرواية الاشجعي في قوله فعلم الحكم بالحاشية هذه العلة والفجار الدم علة لا اجماع
لما في خبر المستحاضة فينبغي الحكم على ما لوحي العلة ثم بعد ذلك نقول القياس على نوعين احدهما ان يكون
الثاني في الاصل والثاني ان يكون خبرا مثالا للاتحاد في العلة واقلنا الصغر علة لكونه الابن كما في العلم
الاتحاد في خبر العلة فيها وفيه ثبت الحكم والشئ الصغير وكذلك الطواف علة لسقوط طاعة السوا

قوله في المنصوص عليهم انما يعرف كون المعلقة بالكلام بالاسناد وبالكلام بالاسناد انما يقال
المعلقة بالكلام بكثرة الطواف فانها لجعل علة لسقوط المخرج الاسناد في قوله لعل ليس عليك ولا عليهم
بعد من طوافي عليك كما يصحكم على بعض من اسقط من الله عليه السلام من حاشية سواهم كما يحكم هذه العلة
على السلام لغيره ليست نكحة فانها من طوافي عليك والطواف فاقاسوا بما ليس في البيت كما لقا
على طوافه بعله الطواف وكذلك في تعبيره من الله بكم الميسر بل بكم العشر من المشرع ان الاطراف المبرص
ليست عليهم ليعلموا انهم يتكلمون ما يتبع في نظارهم والاثبات بوضعية الوقت فالتعريف في انهم لم يرد
المعلق قال اني استفتيهم المسند الذي في ايام رمضان واجبا اخر يقع عن وجوبه لانه لما ثبت له الرجوع الى
بلده وهو الاطراف فثبت له ذلك بما ترجع الى مصالح دينه وهو خرج المصنف عن هذه الحاشية ومثال
المعلق بالسنة وفيه عليه السلام ليس الرضا عن تمام قائما وقاعد او رعا وساجدا لما هو في الواقع
مضطجوا فانه اذا نام مضطجوا استخرجت مفادها لاجل استرخاء المفصلات عند فقد الحكم هذه العلة
مستند او مستكملت التي لو ازيل عند لسقوط ذلك لعدم هذه العلة لا اجماع والشكر وكذلك في
بوصا وصل وان قطع الدم على الحصيد فانه صرح في الخبر جعل الفجار الدم علة فنعلم هذه العلة الى
الحجة ومثال العلة المعلقة بالايجاع فياخذ الصغر علة لكونه الابن في الصغير فثبت حكم وهو الصغير
والبلوغ عن عقله لرواية الاشجعي في قوله فعلم الحكم بالحاشية هذه العلة والفجار الدم علة لا اجماع
لما في خبر المستحاضة فينبغي الحكم على ما لوحي العلة ثم بعد ذلك نقول القياس على نوعين احدهما ان يكون
الثاني في الاصل والثاني ان يكون خبرا مثالا للاتحاد في العلة واقلنا الصغر علة لكونه الابن كما في العلم
الاتحاد في خبر العلة فيها وفيه ثبت الحكم والشئ الصغير وكذلك الطواف علة لسقوط طاعة السوا

[illegible][illegible]

حجة الشرح فلا يشترط تعيين العبد ما القلب ^{أو} فلو قال الحر ثم ان يجعله العبد على العلم

من من الع

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

الوقت بالغاي ذلك الحرج او كان كافرا في اول الوقت مسما في ذلك الحرج او كانت ايضا وانما
في اهل الى طاهرة في ذلك الحرج وجبت الضيق وعلل احمد حدة العهد في اخر الوقت وعلى العكس بان
او نقلا او جنون مسوق او اعلم محمد ذلك الحرج سقطت عنه الضيق ولو كان مسما في اول الوقت
يصل اربع او كان مقيفا في اول وقت مسما في اخره يصح صيدا اعتبار صفة ذلك الحرج ان ذلك
انكا كاملا تقرت او طيفة كاملا فلا يخرج عن العدة بل انما في الاول الذكر وهو مشاهد في طاعة
الوقت في الحرج كامل وانما يصير فاسدا في التمسك في ذلك الوقت بعد وقت الكفا اذا طلع الشمس
الفضل لانه لا يمكن اتمام الضيق الا بعد الفضايا عند الوقت ولو كان ذلك الحرج باضا في وقت
اخر الوقت احمر التمسك في وقت عدة فلا يخرج عن العدة فلو طلع في وقت الكفا اذا طلع الشمس
مع فضا الوقت والطره الثاني ان يحل كل حين من اجزاء الوقت سيما لا على طر في الانتقال فان الفل في
السببية الثابتة بالشرع ولا يلزم على هذا تضعف الواجب الثاني انما ثبت بين ما نسبته الحرج
من باب ادق العلل وكثرة السهم في باب الخصومة وسبب الصوم مستهود السهم في باب الخصومة
واضافة الصوم وسبب الزكاة على الفضايا الناصح حقيقة او حكما وانما وجب السبب
باب الاداء وسبب الحج البيت لضافته الى البيت وعدم تكرر الزكاة في الغنى عند الحج في وجوب
من ذلك عن الحج الاسلام وجوبه وبقا اداءه قبل وجوب الفضايا لعدم وجوب صدقة الفطر
وبلى عليه باعتبار السبب التعجيل جاز اذا وقع قبل يوم الفطر وسبب الضمك ارضي النامية
الوجوب وسبب الحج الاضي الصالحة للزراعة حكما نامة حكما وسبب الوضوء الضيق عند العبد
الوضوء على من وجب الضيق ولو وضو على من كلفه عليه وسبب الحج والوضوء على من كلفه عليه

قوله في الاوقات
المكتوبة في الاوقات
الوقت بالغاي ذلك الحرج
او كان كافرا في اول الوقت
مسما في ذلك الحرج او كانت
ايضا وانما في اهل الى طاهرة
في ذلك الحرج وجبت الضيق
وعلل احمد حدة العهد في اخر
الوقت وعلى العكس بان او نقلا
او جنون مسوق او اعلم محمد ذلك
الحرج سقطت عنه الضيق ولو كان
مسما في اول الوقت يصل اربع او
كان مقيفا في اول وقت مسما في
اخره يصح صيدا اعتبار صفة ذلك
الحرج ان ذلك انكا كاملا تقرت
او طيفة كاملا فلا يخرج عن العدة
بل انما في الاول الذكر وهو مشاهد
في طاعة الوقت في الحرج كامل
وانما يصير فاسدا في التمسك في ذلك
الوقت بعد وقت الكفا اذا طلع الشمس
الفضل لانه لا يمكن اتمام الضيق
الا بعد الفضايا عند الوقت ولو كان
ذلك الحرج باضا في وقت اخر الوقت
احمر التمسك في وقت عدة فلا يخرج
عن العدة فلو طلع في وقت الكفا اذا
طلع الشمس مع فضا الوقت والطره
الثاني ان يحل كل حين من اجزاء
الوقت سيما لا على طر في الانتقال
فان الفل في السببية الثابتة بالشرع
ولا يلزم على هذا تضعف الواجب
الثاني انما ثبت بين ما نسبته الحرج
من باب ادق العلل وكثرة السهم
في باب الخصومة وسبب الصوم
مستهود السهم في باب الخصومة
واضافة الصوم وسبب الزكاة على
الفضايا الناصح حقيقة او حكما
وانما وجب السبب باب الاداء وسبب
الحج البيت لضافته الى البيت
وعدم تكرر الزكاة في الغنى عند
الحج في وجوب من ذلك عن الحج
الاسلام وجوبه وبقا اداءه قبل
وجوب الفضايا لعدم وجوب صدقة
الفطر وبلى عليه باعتبار السبب
التعجيل جاز اذا وقع قبل يوم
الفطر وسبب الضمك ارضي النامية
الوجوب وسبب الحج الاضي الصالحة
للزراعة حكما نامة حكما وسبب
الوضوء الضيق عند العبد الوضوء
على من وجب الضيق ولو وضو على
من كلفه عليه وسبب الحج والوضوء
على من كلفه عليه

قوله في الاوقات المكتوبة في الاوقات الوقت بالغاي ذلك الحرج او كان كافرا في اول الوقت مسما في ذلك الحرج او كانت ايضا وانما في اهل الى طاهرة في ذلك الحرج وجبت الضيق وعلل احمد حدة العهد في اخر الوقت وعلى العكس بان او نقلا او جنون مسوق او اعلم محمد ذلك الحرج سقطت عنه الضيق ولو كان مسما في اول الوقت يصل اربع او كان مقيفا في اول وقت مسما في اخره يصح صيدا اعتبار صفة ذلك الحرج ان ذلك انكا كاملا تقرت او طيفة كاملا فلا يخرج عن العدة بل انما في الاول الذكر وهو مشاهد في طاعة الوقت في الحرج كامل وانما يصير فاسدا في التمسك في ذلك الوقت بعد وقت الكفا اذا طلع الشمس الفضل لانه لا يمكن اتمام الضيق الا بعد الفضايا عند الوقت ولو كان ذلك الحرج باضا في وقت اخر الوقت احمر التمسك في وقت عدة فلا يخرج عن العدة فلو طلع في وقت الكفا اذا طلع الشمس مع فضا الوقت والطره الثاني ان يحل كل حين من اجزاء الوقت سيما لا على طر في الانتقال فان الفل في السببية الثابتة بالشرع ولا يلزم على هذا تضعف الواجب الثاني انما ثبت بين ما نسبته الحرج من باب ادق العلل وكثرة السهم في باب الخصومة وسبب الصوم مستهود السهم في باب الخصومة واطضافة الصوم وسبب الزكاة على الفضايا الناصح حقيقة او حكما وانما وجب السبب باب الاداء وسبب الحج البيت لضافته الى البيت وعدم تكرر الزكاة في الغنى عند الحج في وجوب من ذلك عن الحج الاسلام وجوبه وبقا اداءه قبل وجوب الفضايا لعدم وجوب صدقة الفطر وبلى عليه باعتبار السبب التعجيل جاز اذا وقع قبل يوم الفطر وسبب الضمك ارضي النامية الوجوب وسبب الحج الاضي الصالحة للزراعة حكما نامة حكما وسبب الوضوء الضيق عند العبد الوضوء على من وجب الضيق ولو وضو على من كلفه عليه وسبب الحج والوضوء على من كلفه عليه

وفلا بد من محله في كذا وضوءه ورجى الفصل الحفظ والتفكير والحنانة **فصل في القاضية**
 لو يدوم المانع اربعة اقسام مانع يمنع انعقاد العلة ومانع يمنع غاها ومانع يمنع ابتداء الحكم ومانع يمنع
 دو انظير المانع الحرة والمستوى والدم فاعدم المحلية يمنع انعقاد التصرف على كفاية الحكم وعلى سائر
 عند انفا المعلقين يمنع انعقاد التصرف على قبل وجو الشرط على كذا كذا هذا الحلف لا يطرأ امره
 طلاق له قبل الدار الحنة ومثال التكاليف انما هو ابتداء العقد من كذا وكذا
 شرط العقد ومثال الثالث يمنع شرط الحكم وبقاء الوقت في حصة بعد مثال الرابع خيار البيع والعق
 الروية عدم الكفاءة والادخال في الحكم على احد الاصل هذا على اعتبار حوز
 على قول لا ينفك الحكم عن خصصه العلة فالمانع عند كذا اقسام مانع يمنع ابتداء العلة ومانع يمنع
 ومانع يمنع الحكم واما عند العلة فثبت الحكم لا محالة وعلى كل جعل الفرق الاول انما هو
 الحكم جعله في الثاني مانع لعدم العلة وعلى كل جعل الفرق الثاني انما هو
 هو بقدره من فرض الشرع مقدار الضميمة المحل الزيادة والتقصير في الشرع ما ثبت بدليل قطع حكمه
 العلة الاعتقاد والحق هو سبق طيعر ما يقطع على العبد الاختصاصه وقيل هو من الوجبة وهو
 سمي بالوجبة لانها تكون مضطربة بين الفرض والفعل فصار فرضا في حق العمل حتى يجوز تركه ونقله في حق
 فلا يلزم الاعتقاد جزمه في الشرع هو ثابت بدليل شبهة كناية الماولة والصحة الاحاد وحكمه
 والسنة عاكسة عن الطريقة المسلوكة المرضية في باب الدين سواء كانت من رضى الله عليه
 بالحياض او سيجي لا تمتد بتركها لان ينكر كذا بعد والفعل عما عدا الزيادة والقيمة سمي فلا يها

ما هو المقصود من الحج أذكر حكمه ان يفتاح لمن علم فاعله لا يفتاح بتركه والمفتاح الطبع عظام ففصل
 الغرض من الفصل الثاني في غاية الوكادة وهذا قدنا العزم على الوحي عن ذهاب الظاهر لان كل واحد من
 يعتبر من وجه بعد ذلك وهذا لو ان العزم يكون حافوا في الشرح عندنا من الاحكام اعتبارا
 لا يفتاح في غاية الوكادة وهو كون الامر مفترض البطاعة بحكمه لهذا ومحمد عبيد وافتتاح
 ما ذكرنا من العزم الواجب ما اخصه ففصلنا في الشرع من الامر من غير واسطة
 المكلف في امره الخلف لا يفتاح اسبابا على اعداء العبد في العاقبة نول الى غير هذا ما خصه
 بقوله لا يجوز له العفو في المحنة وذلك في كل الكلف على السامع حينما العبد عند الاكرام
 عليه السلام وانما مال السلم وقيل النفس ظلم او حكمه لا يصير حق قتل ما جاز الاستماع من الحرم
 الذي الشارع والبيع التاخير صفة الفعل بان يصير مطلقا في حقيقة الله فاما في بعض محض ذلك
 لان الحق قائم في باب النوع ١٢
 لا يرد دليل اني اعلم الا لا يدل بعدم العلة عدم الحكم مثله الوحي لا يفتاح في ذلك
 لاح لا يعتق على الاح لانه لا يفتاح من اجل ان الحكم القصاص على شرك يقتل لان
 يقع القام قال سائل ١٠ ان على شرك لا يفتاح مع علة القصاص التمسك بعدم العلة عند
 بمنزلة ما يقال لم يفتاح من ان يسقط من السطح الا اذا كانت على الحكم فخصه في معنى ذلك
 حكم فليست ان يفتاح الحكم مثاله ما روي عن محمد ان قال لا العصفون ليس بمصنوع لانه ليس
 ولا يفتاح على السطح مسطرة من القصاص اذ هو لا يفتاح في ذلك ولا العصفون لا يفتاح
 يفتاح من الوحي وكذلك الله سئل باستصحاب الحكم التمسك بعدم وجوب الشك لا يفتاح

ما هو المقصود من الجواب حكمه ان يشترط ان يكون الفعل الطعني نظرا
الغرض من الفصل ان كان في غاية الوكدة وهذا اقل العزم على الوكي عموما وانما لا يكتفى
باعتبار وجود العزم بل ان يكون العزم في الشئ عذما الرضا من الاحكام امتد
لانها في غاية الوكدة لو كانت سببها وهو ان الامر مفترض البطالة بحكمه لهذا وحسينه وانما
ما ذكرنا من الغرض من الواجب اما الرخصة فمقتضى الشرع وفي الشريعة اصل من غير الوسيلة
المكلف في انواعها مختلفة لا تحتل اسبابها وهي اعدا العبد والعاقبة تقول ان في عذرهما خصا
بقا لم يمتد له العقوبة المحزنة وذلك لما خرج من الحكم الكفر على الشئ مع حسنة القلب عند الاكراه
عليه السلام واذا مال السهم وقيل العسر ظملا وحكمه ان لا يصير حق قتل يكون ما جاز لا يمنع من حرمان
له في الشارع والبيع والتاخير صفة الفعل بان يصير مملوكا وصفة قال الله تعالى انما امرت
بالاكره اكل الميتة وشرا لحمه حكمه ان لا يمنع تناول حق قتل يكره انما لا يمنع الباطل
بما لا دليل ان يرضاه الا لا يدل بعدم العلة عدم الحكم مثله التوقيف لا يرضاه
لا لا يعق على الاكراه لو اذ بينه ما سئل عن رجل اكل القصاص عشرين اكلة لان
وقع القلم قال سأل وجه
بمنزلة ما يقال في ميت قد رده لم يسقط من السطح الا اذا كانت على الحكم خصصة في معنى ذلك
حكم فيستدل بالتفصيل عدم الحكم مثله ما روي عن محمد بن هارون المصنف ان لا يمسك لانه ليس
ولا خصصا على السطح مستقرة فهو القصاص اذ هو لا يمسك لانه لا يمسك لانه لا يمسك لانه لا يمسك
الفصل في احوال القصاص وكذلك الله سئل باستصحاب احوال القصاص لعدم وجوب النفي لوجوب

